دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	فجوة الأمن القومي العربي
المصدر:	الفكر الاستراتيجي العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	هويدي، أمين
المجلد/العدد:	ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	يوليو
الصفحات:	41 - 77
رقم MD:	419689
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدول المتقدمة ، الأمن القومي ، العالم العربي ، النظام العالمي الجديد ، السلام ، القوة العسكرية ، الدول النامية ، القيادة السياسية ، التعاون العسكري ، البترول
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/419689

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دراسات

فجوة الأمن القومي العربي

أمين هويدي(*)

الأمن القومي العربي لا ينبع من فراغ، ولا يبنى في فراغ، لأنه يتأثر بالنظام العالمي الذي يعيش في ظله، وعليه أن يتفاعل مع قوانينه السائدة ومتغيراته المحتملة. فهو يتأثر بهذا النظام وعليه أن يؤثر فيه.

أعرف مقدماً مقدار الصعوبة التي تواجه الباحث وهو يعالج هذا الموضوع الخطير. فهو موضوع لا يتعلق بحاضر الأمة العربية فحسب بل يؤثر - علاوة على ذلك - في مستقبلها وسط عالم غير مستقر تتغير فيه الموازين والمؤثرات بصفة سريعة ودائمة. وبالرغم من ذلك فان الموضوع لا يلاقي إلا حظاً متواضعاً من عناية المفكرين العرب وأقلامهم.

ففي الوقت الذي نقرأ فيه كثيراً عن «الأمن الأميركي» و«الأمن الأوروبي» و«الأمن الاسرائيلي» و«أمن القارة الهندية»..... فاننا لا نكاد نقرأ شيئاً عن «الأمن العربي» رغم أنه في خطر حقيقي.!!!

(*) وزير الحربية، ورئيس المخابرات العامة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، له عدد من الدراسات الاستراتيجية.

ولعلنا أضفنا إلى صعوبة الموضوع تغيرات أخرى حينما اخترنا هذا الوقت بالذات لبحثه، فالبلاد العربية على حالة مؤسفة من التشتت والخلاف والتمزق والصراعات بينها تشتد وتتصاعد لدرجة استخدام القوات المسلحة والتهديد باستخدامها لحل التناقضات القائمة. والشعب العربي ـ صاحب الحق الأول في أرضه ـ في حالة من السلبية اليائسة يكاد يستسلم لكل ما يجري بعد أن اختلطت عليه الأمور.

ولكن من جانب آخر فان هذه الأسباب بعينها يمكن أن تكون حافزاً يدفع المفكرين العرب للتصدي للموضوع الخطير على ما في ذلك من صعوبة ناتجة عن المحنة التي يمر فيها الفكر العربي نتيجة للقيود التي تكبله على اتساع الساحة العربية كلها، ونتيجة لافتقار البلاد العربية إلى المعاهد المتخصصة ومراكز الأبحاث المتفرغة لبحث الموضوعات المتعلقة بالأمن.

والمشاكل لا يمكن حلها عن طريق تجاهلها أو تخطيها كما يحدث الآن، إنما يكون ذلك عن طريق التصدي لها ومواجهتها ومحاولة تطويقها وتطويعها.

وبهذا الدافع تصدينا لبحث الموضوع. وسوف يكون بحثنا تحت العناوين الآتية:

أولاً: ما هو الأمن القومي؟
ثانياً: الأمن القومي العربي والنظام العالمي.
ثالثاً: الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي.
رابعاً: الفجوات ـ الواقع العربي وفجوة الأمن القومي.
خامساً: الجسور ـ كيف يتحقق الأمن القومي العربي؟
سادساً: التعليق.

ما هو الأمن القومي؟

من الشائع أن الأمن القومي للدولة يتعلق أولاً وآخراً «بقوتها العسكرية» بصفتها «الدرع» الذي يحميها من كافة الأخطار التي تهددها. فهي بذلك تحقق «الردع» ضد أي عدوان وفي الوقت نفسه تكون بمثابة حد «السيف» الذي يحقق للدولة أهدافها وأغراضها. وبمعنى آخر فان «القوات المسلحة» وحدها هي التي تحقق الأمن القومي للدولة.

مثل هذه النظرة الضيقة لهذا الموضوع الخطير تهبط به إلى كونه مجرد مشكلة عسكرية تتعلق بالمعدات الحربية واستخدامها بل وتحصر نطاقه في مجرد مواجهة مشكلات الحرب بدلاً من مواجهة تحديات السلام. وتجعله يتعارض مع المبادىء التي تتحكم في طبيعة العلاقات الدولية ومع القوانين التي تنظم «إدارة الصراع الدولي»

حيث تغيرت مفاهيم استخدام « القوة » من « ممارسة الدبلوماسية » وتأثير ذلك على مفهوم « الانتصار » و« الهزيمة ».

اذن فالأمر ليس كذلك.

فوسائل تحقيق الأمن القومي ليست هي « القوة العسكرية » وإن كانت تشملها. إذ لا يمكن أن توجد مؤسسة عسكرية صالحة إلا في ظل نظام سياسي متوازن، ونظام اقتصادي عادل، وعلاقة اجتماعية مبنية على أسس سليمة. وفي غياب هذه الأساسيات يصبح الأمن القومي في خطر شديد.

لأنه يكون أمن مَن؟ وبمن؟ وضد مَن؟!

اذن فالأمن القومي يعتمد بنفس القدر على القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية العسكرية للدولة. وبذلك تكون « القدرة العسكرية » « جزءاً » من « كل » تختص بها « وزارة الدفاع » بينما تختص « القيادة السياسية للدولة » ـ تحت أي نظام من نظمها المتعددة ـ بالأمن القومي ومشاكله.... ولتأكيد ذلك نرجع إلى كلام روبرت ماكنمارا الذي يؤكد أنه « لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية. فعند اعداد الميزانية لا ينبغي التركيز على شؤون الدفاع فحسب، إذ يكون الأهم من ذلك التركيز على الأمن القومي بمعناه العريض. فمهمة وزارة الدفاع ببساطة تنحصر في توفير الأمن الحربي للولايات المتحدة أي الاحتفاظ بقواتها العسكرية الضرورية لحماية الأمة ضد العدوان في حالة استعداد دائم وفي الوقت نفسه تدعيم سياستها الخارجية. إلا أن مفهوم الأمن القومي أوسع وأعمق من ذلك فالظلم الاجتماعي والفقر يؤديان في نهاية الأمر الى تعريض أمننا للخطر. والتنمية تعني التقدم في المجالات المختلفة: الاقتصادية والعلمية والسياسية والعسكرية. فكلها ترتبط ارتباطاً مباشراً مع بعضها البعض ويتوقف النمو في إحداها على النمو في غيرها من المجالات »[1].

وبذلك فان الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية[2].

ويكون الأمن الحربي ـ بمقتضى تعريفنا هذا ـ مجاله « الاستراتيجية » بينما يكون

---

(١) روبرت ماكنمارا ، **جوهر الأمن**. تعريب يونس شاهين.(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

(٢) أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي**. (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

مجال « الأمن القومي » هو « الاستراتيجية العليا للدولة » Grand Strategy التي تعني استخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أغراضها[٣].

وبالمثل إذا كانت وسيلة الأمن الحربي هي « الحرب التكنولوجية » فإن وسيلة الأمن القومي هي « حرب التكنولوجيا » War of Technology[٤].

وهناك فارق كبير بين التعبيرين يحسن إيضاحه حتى نحدد المفهوم بطريقة أدق:

★ فحرب التكنولوجيا تسعى إلى فرض إرادة الدولة والحفاظ على مصالحها باستخدام القدرات الخلاقة لتنمية كافة إمكانياتها ـ بما في ذلك العسكرية ـ وحل المشاكل التي تعترض ذلك مع مراعاة أنها في سباق مع الآخرين، وهي بذلك العمود الفقري للسياسة القومية للدولة وأمنها.

★ وحرب التكنولوجيا ـ بعكس الحرب التكنولوجية ـ لا تحدث فيها مواجهة مباشرة فغرضها تحقيق أهداف الدولة دون الحاجة إلى خوض المعركة، وبمعنى آخر خلق القوة التي تمنع ممارستها.

★ وان كانت الحرب التكنولوجية تعتمد بثقل على « القوة » فان التكنولوجيا تعتمد بثقل على « القدرة ». والقوة جزء من القدرة.

★ وحرب التكنولوجيا أكثر ديناميكية من الحرب التكنولوجية فهي في نشاط مستمر بينما النشاط الايجابي للحرب التكنولوجية يكون في وقت بين سلمين.

★ ونجاح « حرب التكنولوجيا » يحقق « الردع » بينما ممارسة الحرب التكنولوجية تعني فشل « الردع ».

★ واستراتيجية الحرب التكنولوجية تنحصر في استخدام الامكانيات المتاحة والوسائل المتيسرة ولكن استراتيجية حرب التكنولوجيا هي خلق الوسائل وابتكارها وتحسين الموجود منها.

★ وبذلك فان كان ميدان الحرب التكنولوجية هو مسرح العمليات فإن ميدان حرب التكنولوجيا هو المعامل والمخازن[٥].

---

(٣) B. H. Liddell-Hart, **Strategy.** (New York: Preager, 1967).

(٤) أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي**. مصدر سابق. وللمؤلف نفسه أحاديث في **الأمن العربي**. (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠).

(٥) Stefan T. Possony and J. E. Pournelle. **The StrategyOf Technology: Winning The Decisive War.**

وعلى ذلك فقد هبطت « الاستراتيجية العسكرية » لتعمل على المستوى التكتيكي إذا قورنت بالمستوى الذي تعمل عليه حرب التكنولوجيا ورغماً عن ذلك فان الأخيرة ما زالت تعمل في خدمة الأولى .

ومن كل ذلك نستنتج الآتي :

- ★ يرتبط الأمن القومي للدولة تماماً « بقوة ارادتها » الأمر الذي لا يتحقق إلا بزيادة محصلة قدراتها في مختلف المجالات .
- ★ وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الوسائل العلمية والتفوق التكنولوجي .
- ★ وأن التخلخل والفراغ السياسي والاجتماعي لن يملأ إلا بالتقدم الحقيقي الذي لا يتحقق إلا بالعمل والخبرة وليس بمجرد الأيديولوجيات والشعارات .
- ★ وإن مفاهيم « الأمن » التي كانت تسود في المجتمعات البدائية والتي كانت تعتمد على « القوة » قد أخلت مكانها لمفاهيم الدول الصناعية وما بعد الصناعية والتي تعتمد على القدرة .

الأمن القومي العربي والنظام العالمي

الأمن القومي العربي لا ينبع من فراغ ، ولا يبنى في فراغ لأنه يتأثر بالنظام العالمي الذي يعيش في ظله ، وعليه أن يتفاعل مع قوانينه السائدة ومتغيراته المحتملة فهو يتأثر بهذا النظام وعليه أن يؤثر فيه ، ومن الطبيعي اذن أن نوضح أسس النظام العالمي لأن عدم الالمام بها أول كسر لمبادىء الأمن القومي .

١ - مبدأ الرضاء الناقص

في ظل « الرعب النووي » الذي يعيش فيه عالم اليوم أصبح « السلام » بعيد المنال إذ حل محله « الاستقرار » . ففي ظل الصراعات التي يحتمها اختلاف المصالح من المستحيل تحقيق « السلام » ، وفي ظل « الاستقرار » الذي ارتضى العالم أن يعيش في ظله تتعايش الأنظمة المختلفة على أساس قاعدة « الرضاء الناقص » أو الوصول بالأهداف إلى نقطة ما بين « الانتصار الكامل » و« الاستسلام الكامل » . وما سياسة الوفاق المائع التي نراها الآن إلا تطبيقاً لهذه القاعدة[٦] وأصبح حل « النزاعات الدولية » يتم على أساس أن كل طرف من أطراف النزاع يحقق « جزءاً » من أغراضه لا « كلها » . وتحول النزاع بين الدول ليصبح أمراً روتينياً المهم منه أن يتم تبعاً لقواعد

(٦) Henry Kissinger, **The Necessity for Choice: Prospects of American Foreign Policy** (New York: Harper, 1961)

تتحكم في مسيرته لأن العالم يفضل التعامل مع «الجريمة المنظمة» أكثر من تعامله مع «الجريمة العشوائية».

إذن ففي ظل «المعايشة الجبرية» يُسمَح «بالحروب المحدودة»، مسرحها الرئيسي دول العالم الثالث، وهي حروب لا تهدد «شرعية» النظام العالمي السائد طالما لا تؤدي إلى تصادم مباشر بين الدولتين الأعظم[٧]. ويجب أن نلاحظ أن هذه «الشرعية» لا تهتم اطلاقاً «بالقواعد الأخلاقية» ولا «بالعدالة» فحروب المستوى السفلي «للمدينة العالمية لا تهدد السلم الجماعي، ولهذا السبب فحروب العالم الثالث جائزة طالما أمكن احتواؤها حتى لا تهدد مصالح الدول الكبرى»[٨]. وهذا النوع من الحروب هو في حقيقته «حروب بالوكالة» إذ تمتزج فيها «الارادات المحلية المتصارعة» مع «الارادات العالمية المستفيدة»... فرقعات تجري هنا وهناك وتضاف حصيلتها على شكل «نفط» إلى كشف المكاسب والخسائر. وما يجري الآن على مسرح دول العالم الثالث هو في حقيقته «الحرب العالمية الثالثة» لأنه لو حدثت حرب رابعة شاملة لن يعيش أحد ليؤرخ لها أو ليصف أحداثها[٩].

٢ ـ تعدد الأقطاب

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر «القوة النووية» وأصبحت بحق هي «الدولة الأعظم» تقود نظاماً أساسه قاعدة «الرضاء الكامل» لمصالحها. ولكن ما لبث أن تطور النظام العالمي من نظام «الدولة الأعظم» إلى نظام «الدولتين الأعظم» ومن نظام «الرضاء الكامل» إلى نظام «الرضاء الناقص» بعد أن كسر الاتحاد السوفياتي «الاحتكار النووي»[١٠] وكان ذلك بفضل انتصاره في «حرب التكنولوجيا» المستمرة دون انقطاع.

وحدثت ثلاثة تغيرات خطيرة نتيجة للسباق التكنولوجي يمكن تطبيقها على كافة أنواع التعامل الدولي:

★ فالتغير الأول حدث في «استخدام القوة في الدبلوماسية» بحيث أصبح هذا الاستخدام مقيداً ومحسوباً بدقة كبيرة منعاً من «انتشار» لا تعرف عواقبه.

---

(٧) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع العالمي. (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٨) زبيغنيو برجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني. ترجمة محجوب عمر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

(٩) John S. Tompkins, **The Weapons Of World War III.**(New York: Doubleday, 1966).

(١٠) Henry Kissinger, **Nuclear Weapons And Foreign Policy.**(New York: Harper, 1957).

★ والتغير الثاني حدث في كيفية « تحقيق التوازن » بين الأطراف المتصارعة إذ أصبح يمكن « تغيير التوازن » بجهود تكنولوجية داخل حدود الدولة ودون أن يؤدي ذلك إلى قيام الحرب التي كان يتحتم حدوثها عند التوازن في الماضي عن طريق « ضم الأراضي » و« الغزو » و« اختراق الجيوش لحدود الدول المجاورة ».

★ والتغير الثالث والخطير هو الذي حدث في « طبيعة القوى » إذ أصبح من الخطأ الآن التحدث عن « ميزان واحد للقوى » إذ توجد عدة معايير:
ففي المجال العسكري توجد الدولتان الأعظم،
وفي المجال السياسي توجد مراكز قوى متعددة تشملها أحلاف جماعية،
وفي المجال الاقتصادي توجد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية والصين واليابان، ويمكن إضافة دول « الأوبك » لو مارست اللعبة السياسية بذكاء(١١).

هذه الأقطاب المتعددة أصبحت لها مصالحها وعلاقاتها وتطلعاتها الخاصة مما يمكن أن يعطي « مرونة » لتحرك الدول النامية بوجه عام والدول العربية التي تملك القوة المالية والنفط بوجه خاص في المجال الدولي(١٢).

٣ ـ الصراع ذو الرؤوس الأربعة

حتى أوائل السبعينيات كان الصراع العالمي « ثلاثي الرؤوس أو ثلاثي المحاور » بعد انقسام الكتلة الشيوعية إلى الصين من جانب والاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية من جانب آخر. وكانت ادارة الصراع تتسم بالبساطة النسبية بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت تقود المعسكر الغربي في « وحدة نسبية ».

إلا أن الأمور تطورت بعد ذلك فانقسم المعسكر الغربي بدوره إلى قسمين: الولايات المتحدة وأوروبا. فبعد أن كانت المصالح متطابقة أصبحت المصالح متوازية « فلا بد أن تعود لأوروبا كلمتها المسموعة في مجال السياسة الدولية » كما يصرح بذلك الرئيس

---

(١١) henry Kissinger, **The Troubled Partnership: a Reppraisal Of The Atlantic Treaty.** (New York: McGraw-Hill, 1965).

(١٢) طبقاً لاحصاءات السعودية عام ١٩٧٧ كانت السعودية ثالث أكبر دولة منتجة للبترول في العالم (١٥٪) بعد الاتحاد السوفياتي (١٨٪) والولايات المتحدة (١٦٪) كما كانت أكبر بلدان الأوبك انتاجاً للبترول (٢٩٪) تليها إيران (١٨ر٣٪) ثم العراق (٧ر٣٪) ثم فنزويلا (٧ر٢٪) ثم نيجيريا (٦ر٧٪) ثم ليبيا (٦ر٧٪) ـ عدد اكتوبر ١٩٨٠ من مجلة السياسة الدولية القاهرية.

جيسكار ديستان[١٣]. ونمت الروح القومية وأخذت تميل بأوروبا إلى «الاتجاه المستقل» نتيجة خوفها من احتدام الصراع بين الدولتين الأعظم من جانب، وشكها في حقيقة قوة الردع الأمريكية من جانب آخر. علاوة على أن «الأولاد كبروا» وحينما «يكبر الأولاد» يخرجون أحياناً عن الطاعة. فدول أوروبا الآن ليست دول أوروبا في أيام «مشروع مارشال» وأخذت تفهم التحالف على أنه طريق ذو اتجاهين، أي أنه عملية مشاركة لا تكتفي فيه بالطاعة والمشاهدة.

وأوروبا أصبحت لها مصالحها الاقتصادية الخاصة بها[١٤]، كما أصبحت لها سياستها الاستراتيجية الخاصة بقوة الردع أي بقواتها النووية[١٥].

وتطور الموقف لكي توجد سياستان للوفاق: الوفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والوفاق بين الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية.

ولكل «وفاق» قواعده وحساباته.

هذا يعطي البلاد العربية على وجه خاص والبلاد النامية بوجه عام «مرونة» في تحركها السياسي ويفتح المجال أمامها للخلاص من شباك «الاستقطاب».

---

(١٣) وهو يتبع في ذلك سياسة «شارل ديغول» الذي وصل الى حد الاستقلال «بقوة فرنسا الرادعة Force de Frappe» لأنه كان دائم التساؤل: ماذا يحدث لأوروبا لو اتفقت موسكو وواشنطن على تقسيم العالم؟!

(١٤) استوردت الدول التسع عام ١٩٥٨ من الولايات المتحدة ما قيمته ٣ر٥ بليون دولار ومن دول الشرق الأوسط ما قيمته ٣٤٢ مليون دولار. وفي عام ١٩٧٨ استوردت نفس الدول التسع ما قيمته ٣٥ بليون دولار من الولايات المتحدة وما قيمته ٤٢ بليون دولار من دول الشرق الأوسط أغلبها «النفط» وقد دفع هذا أوروبا إلى اتباع سياسة مستقلة «نوعاً ما» بخصوص أزمة الشرق الأوسط كما وضح في بيان فينيسيا الصادر في ١٣/٦/١٩٨٠ (لنا تحفظاتنا عليه).

كذلك نجد أن الميزان التجاري بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا الغربية عام ١٩٧٩ هو ٦ر٧ بليون دولار بينما كان لا يتجاوز ٧٦٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ والميزان التجاري بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا عام ١٩٧٩ هو ٣ر٧ بليون دولار بل نجد أن دول السوق المشتركة صدرت الى الاتحاد السوفياتي ما قيمته ١٢ بليون دولار عام ١٩٧٩ وهو أربعة أمثال حجم صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفياتي وقد دفع هذا دول أوروبا الغربية إلى اتخاذ سياسة مستقلة إزاء الأزمة التي حدثت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بخصوص أفغانستان وإيران فلا هي تحمست لفرض الحظر على تصدير الحبوب إلى موسكو كما لم تتحمس لفرض الحظر على تصدير التكنولوجيا إلى الاتحاد السوفياتي - مجلة التايم بتاريخ ٢١/١/١٩٨٠، مجلة النيوزويك بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٠.

(١٥) أذاعت وكالات الأنباء في أوائل نوفمبر ١٩٨٠ أنباء متوالية عن أن فرنسا تصر على أن تكون القوة النووية الثالثة في العالم، فقد خصصت ربع ميزانية الدفاع عن عام ٨٠/١٩٨١ والبالغ قدرها ١٢٣ مليار فرنك فرنسي (٣٠ مليار دولار) لانتاج رؤوس هيدروجينية جديدة وتطوير أسلحة الغواصات والطائرات. كما قررت إنتاج صواريخ نووية متحركة أرض - أرض وكذا قنبلة النيترون لكي تعزز نظام الصواريخ الحالي.

٤ ـ عجز القوة وقوة العجز[١٦]

ثبت من ممارسة استخدام «القوة الدبلوماسية» أن للقوة الكاسحة حدوداً تقيدها إلى درجة العجز أحياناً، لأن القوة عامل محايد حتى يتم استخدامها. وتأيد بذلك مبدأ جديد هو «عجز القوة» أمام «قوة العجز» وأدى هذا التغير إلى خلق مشكلة جديدة في إدارة الصراع الدولي وهي: مع من يتناسب العقاب؟ هل يكون حجم العقاب مناسباً «للجريمة»، أم «للمجرم»؟

فالأنظمة الثورية[١٧] والجماعات الارهابية (الثورية)[١٨] مثلاً يمكنها أن تعرض المصالح العظمى للخطر بنفس القدر الذي يمكن للدول العظمى نفسها القيام به. وهنا تجد الدولة الأعظم نفسها أمام خيارات صعبة تنقلها أحياناً كثيرة من مستوى القدرة على استخدام القوة إلى مستوى العجز والتردد في استخدامها.

والخطير في ذلك أنه أصبح من المتعذر السيطرة على حدوث «الأزمات العالمية» فأصبح من المعتاد أن تجد الدولتان الأعظم نفسيهما أمام موقف دولي صعب من جراء تصرف فجائي هنا أو هناك، وزاد من خطورة الموقف أن الأزمات الفجائية هذه تكون «أزمات محلية» من ناحية الموقع أو المكان ولكنها دائماً ما تكون «عالمية» من ناحية التأثير وذلك لتشابك المصالح والتقدم الهائل الذي حدث في وسائل الاتصال والالكترونات.

هذه الظاهرة تؤكد أن «إرادة» الدول الصغرى ما زالت لها قوتها وتأثيرها إذا عرفت مقدار قوتها المتاحة أولا ثم إذا عرفت كيف تستخدم نواحي قوتها هذه بمهارة، ثانياً، أثناء ممارستها لادارة الصراع على المستويين «الاقليمي والعالمي».

٥ ـ تكاثر أعضاء النادي الذري

لقد تكاثر أعضاء النادي الذري عن طريق انتشار الرغبة في استخدام الذرة في

---

(١٦) Edmund Stillman and William Pfaff, **Power And Impotence: The Failure Of America's Foreign Policy.**

(١٧) أسقط آية الله الخميني وهو في منفاه في باريس نظام الشاه محمد رضا بهلوي وانتقلت إيران مباشرة إلى الجبهة المعادية للدولتين الأعظم ولكن بثقل أكبر ضد الولايات المتحدة حتى الآن على الأقل، ووقفت واشنطن عاجزة عن استخدام القوة وتضاعف هذا العجز بعد قيام الطلبة الإيرانيين في طهران بالاستيلاء على السفارة الأمريكية والقبض على الرهائن. ونتيجة ما فعله الخميني أو الطلبة في إيران هي نفس نتيجة ما فعلته موسكو حينما اقتحمت قواتها الضخمة أفغانستان لاحتلالها. ففي الحالتين «عجزت القوة» عن مواجهة «العجز» و«القوة» على حد سواء.

(١٨) فضلنا لفظ «الجماعات الثورية» على «الجماعات الارهابية» لأن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ثورية وليست إرهابية كما يطلق عليها البعض فأهدافها أهداف عادلة.

الأغراض السلمية وزيادة عدد المفاعلات الذرية في العالم[١٩]. فبعد أن كان أعضاء النادي هما الدولتان الأعظم فقط، انضمت إلى عضويته بريطانيا وفرنسا والصين والهند واسرائيل. وهناك محاولات تقوم بها بعض الدول لاقتحام النادي الذري وترشح الأنباء باكستان والعراق وجنوب أفريقيا والأرجنتين. ومن يدري؟ فقد يتطور الموقف في المستقبل لتصبح بعض الأجهزة الذرية الصغيرة في يد الجماعات الثورية هنا وهناك وإن حدث ذلك يمكن أن نقول «إن المارد قد انطلق من القمقم».

وإن سارت الأمور بوضعها الذي تسير فيه فسوف يصبح للغرب قواه النووية المتعددة على أساس «مظلات نووية صغيرة تعمل وحدها أو تحت حماية مظلة ذرية كبيرة»، ويصبح الشرق وقد امتلك قوة نووية ضخمة في يد موسكو وقوة نووية كبيرة في يد بكين، وتصبح الصهيونية وفي مخازنها قوتها النووية، ثم أخيراً قد نشاهد قنبلة ذرية اسلامية أو عربية[٢٠].

وإن حدث ذلك فسوف يهتز «الاستقرار النووي العالمي» نتيجة لاجراء تقوم به «قوة نووية محلية» من دول العالم الثالث وهذا «يفتح المجال لاستخدام أسلحة تدميرية مخيفة في حروب العالم التحتي. وسوف يهدد ذلك بمواجهات بين الدول الكبرى إلا إذا ووجه برد فعل مشترك»[٢١] على شكل «ردع مشترك» لهذه المحاولات وإلا حدث ما نردده في الأمثال «يفعلها الصغار... ويتحمل نتيجتها الكبار»[٢٢].

٦ - تسويق الأسلحة يميل أكثر ليكون تجارة بدلا من كونه سياسة

أصبح الحصول على الأسلحة من الأسواق العالمية اليوم أسهل مما كان عليه في الماضي، إذ أصبح السلاح سلعة تسد بها الدول المنتجة العجز في ميزانها التجاري[٢٣]. فالسلاح ميسر طالما توفرت القدرة على الدفع. والدفع قد يكون عملة صعبة وقد يكون بنظام المبادلة سلعة استراتيجية أخرى كالبترول وكلاهما متوفر لدى البلاد العربية. وقد

---

(١٩) وصل عددها ٢٥٠ مفاعل تنتج البلوتونيوم بطرق تختلف باختلاف نوعية المفاعل.

(٢٠) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي. (مصدر سابق).

(٢١) زبيغنيو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني. (مصدر سابق).

(٢٢) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي. (مصدر سابق).

(٢٣) لمواجهة الطلبات المتزايدة تلجأ الدول إلى القيام بمشروعات مشتركة حتى يمكنها تلبية الطلبات فمثلا تشترك فرنسا وألمانيا الغربية في إنتاج طائرة «الألفا» وتشترك إيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية في إنتاج «التورنادو» وتشترك فرنسا وبريطانيا في إنتاج «الجاغوار» التي باعت ٥٧٥ طائرة قيمتها ٢٫٤ بليون دولار بعضها لدولة عمان في العام الماضي. وتزايد حجم المبيعات لدرجة أن بريطانيا تنوي تصدير ٥٠٠٠ طائرة في العشر سنوات القادمة كما وضعت خطة لتصدير ما قيمته ١٠٠ بليون دولار من «التورنادو» حتى عام ٢٠٠٠.

يكون الدفع من رصيد السيادة ولا عذر للدفع بالطريقة الأخيرة إذا كانت الطرق الأخرى الآمنة متوفرة.

والمعروض في السوق متعدد وكثير ومن الواجب على «الشاري» جودة الانتقاء. ولضمان ذلك يجب أن يسبق التخطيط للعمليات مرحلة الشراء حتى تؤدي المعدات المشتراة دورها المطلوب، وهذه نقطة هامة لأن أغلب الشارين يقلبون الآية وهذا أمر غير صحيح.

٧ ـ الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في تزايد

البعض يقول ان دول العالم الثالث هي ضحية الثورة التكنولوجية وفي هذا نصف الحقيقة لأن علامات استفهام كبيرة توضع أمام بعض الدول النامية ممن توفرت لها القدرة المالية والمواد الأولية، وما زالت بالرغم من فائضها المالي تعيش في ظل التخلف الاقتصادي.

وعلى أية حال فالفجوة بين دول العالم الثالث ـ بما فيها البلاد العربية ـ وبين الدول الصناعية موجودة بل تزداد اتساعاً، وبذلك تصبح الدول النامية ـ ونحن منها ـ «أحياء مغلقة تماماً في المدينة العالمية الكبيرة. وقد تنشأ جزر تنمية هنا وهناك، وقد يرتفع مستوى الدخل الفردي في بعض الدول، ولكن الزيادة في عدد السكان ستلتهم كل ذلك مما يخلق صراعات طبقية وتفجيرات اجتماعية نابعة من الشعور بعدم الرضاء لاتساع الفجوة بين وعي الجماهير الناهضة والواقع الذي يعيشون فيه. والأثر المتراكم لهذه العوامل سوف يؤدي إلى خلق أنماط سياسية مضطربة»[٢٤].

والفجوات في دول العالم الثالث ـ ونحن منهم ـ صارخة متعددة: فهناك الفجوة بين الامكانيات المتاحة ـ خاصة في الدول التي تمتلك المواد الخام ورأس المال ـ وبين الرغبة أو القدرة على استغلالها، وهو ما يعبر عنه بالفجوة بين القدرة المالية لهذه الدول والتخلف الاقتصادي الذي تعيش فيه. وهناك فجوة بين الطبقات الغنية المحدودة وبين القاعدة الغفيرة العريضة، وهناك فجوة بين وعود الطبقة الحاكمة المتحكمة وبين الواقع الذي تعيش فيه الطبقة المحكومة المغلوبة على أمرها، وفي ذيل القائمة تأتي الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو بين دول الشمال ودول الجنوب أو بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

وسوف تظل الفجوة الأخيرة قائمة بل ستزداد اتساعاً ما لم تبذل الجهود المكثفة لاجتياز الفجوات المحلية أو الاقليمية، فلا يعقل على سبيل المثال أن تلجأ بعض البلاد

---

(٢٤) زبيغنيو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني. (مصدر سابق).

العربية إلى « الاقتراض من الخارج » بشروط ثقيلة بينما يقوم « التمويل العربي المحلي » لدى بعض الدول الأخرى بتمويل « مصادر التمويل الخارجية والدولية » بشروط سهلة ميسرة.

ولا يعني الفقر مجرد عدم وجود ثروة فحسب ولكنه تركيب معقد من الظروف التي تؤدي إلى الاضمحلال مثل الأمية والمرض والجوع وكلها أمور تؤدي إلى عنف لا يتحكم فيه العقل.

وتزيد الفجوة اتساعاً حينما نرى مجتمعات تتجه إلى « عصر ما بعد الصناعة » الذي يطلق عليه بريجنسكي « العصر التكنتروني » أي عصر التكنولوجيا والالكترونات وعالم آخر استكمل « عصر الصناعة » وبلغ حد الكفاية من الانتاج والتقدم بينما دول أخرى ما زالت تتعثر في أول الطريق وهي متخلفة أجيالا وأجيالا.

والخلاصة

- ★ إن أكبر أزمة يمر بها العمل العربي هي في عدم إدراكه المتغيرات التي تدور حوله، وإن هو أدركها فإنه لا يتعامل معها ولذلك فانه يتكلم بلغة غير اللغة التي يتم بها التفاهم الدولي، ولذلك فإنه لا يتفاهم مع نفسه وبالتالي فإنه لا يتفاهم مع غيره.
- ★ في الوقت الذي يتجه فيه النظام العالمي إلى الاستقرار تتجه المنطقة العربية إلى نوع من عدم الاستقرار[٢٥] أساسه الفجوة الكبرى بين التقدم والتخلف على المستوى العالمي، والفجوة بين ثراء القلة وفقر الكثرة على المستوى القطري والمحلي، وكذا لاحتمال انتشار الأسلحة ذات القوة التدميرية الهائلة

(٢٥) يتحدث بريجنسكي في كتابه « بين عصرين » عن أنه « نتيجة للثورة في وسائل الاتصال والألكترونات فسيزداد العالم ميلا الى الوحدة ولكن هذه الوحدة العالمية ستؤدي إلى تفتيت الدول إلى جماعات عرقية ودينية بسبب ازدياد رغبة الأفراد في الحصول على نوع من الانتماء والحماية وسوف يصبح هذا العالم المفتت تحت قيادة المجتمع الأغنى والأقوى (طبعا يقصد المجتمع الأمريكي الذي يقول أنه وصل إلى عصر التكنترون). فالشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار اقليمي، فسكان مصر غير عرب وكذلك سكان منطقة البحر المتوسط أما داخل سوريا فهم عرب (هكذا).

وعلى ذلك فهو يتصور « شرق أوسط » مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة/الأمة وتحويلها إلى « كانتونات » طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي (كونفدرالي) وهذا سيسمح « للكانتون الاسرائيلي » أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة (القومية)....»

ومن الطبيعي ألا نتفق نحن مع هذا الاتجاه ولكننا ذكرناه كنوع من أنواع التفكير الذي يصور مدى عدم الاستقرار الذي سوف تعاني المنطقة منه والذي يحتاج إلى جهود جبارة صادقة لمواجهته.

بين دول المنطقة مما جعل اللجوء إلى «الابادة المتبادلة» بينها أمراً أكثر احتمالاً.

★ ودول المنطقة لها مشاكلها الحادة وخلافاتها العميقة وفي ظل المتغيرات الجديدة لا يمكن مواجهة ذلك بالتطرف، إذ أن عصر الحل «الأبيض أو الأسود» قد انتهى، فحل مشاكل الأمن يتطلب مزيجاً معقولاً من اللونين لأن الأمن الشامل بالنسبة لطرف من الأطراف هو أمن ناقص بالنسبة للطرف الآخر ولا بد أن يكون أمن الأطراف عند نقطة ما بين آمال طرف ورغبات الطرف الآخر.

★ يحتم اللجوء إلى القوة العسكرية لحل الصراعات إجراء حسابات معقدة على أسس جديدة تماماً فالدولة التي تبدأ القتال على أمل أن يكون شرارة لتحريك الحلول السلمية على أساس التدخل السريع للمنظمات الدولية يكون افتراضها خاطئاً، فلم يعد بدء القتال فيه تهديد للسلم العالمي كما كان يقال في الخمسينيات والستينيات فقتال دول العالم الأدنى مسموح به طالما أمكن تطويقه عن طريق ضبط عمليات الامداد بالسلاح وقطع الغيار.

★ علاوة على ذلك أصبح «الأمن» لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ولا حتى عليها كأساس ولكنه يعتمد بنفس القدر على تطوير نماذج صالحة للتنمية الاقتصادية والسياسية.

★ نتيجة للثورة في وسائل الاتصال والالكترونات يميل العالم أكثر إلى نظم الأمن الجماعية، فقد انتهى عصر العزلة الذي لا يمكن اللجوء إليها مهما كان الاستفزاز أو الاغراء[٢٦] مع التأكيد على أن «الأمن الجماعي» ليس معناه «اجماع» آراء المشتركين فيه لتنفيذ سياسة معينة. فلكل طرف مشاكله وآماله ولا بد من بذل الجهود المشتركة لايجاد أرضية مشتركة تحقق المصالح المشتركة على أساس تلبية «أغلب» الرغبات وليس «كل» الرغبات.

★ هناك تغييرات هامة في صالح البلاد العربية لا بد من استغلالها:
فتعدد الأقطاب خير من أحاديتها أو ثنائيتها،
والصراع المتعدد الرؤوس بين الدول العظمى يجعلها تفلت من شباك الاستقطاب،
والقيود المفروضة على استخدام القوة في الدبلوماسية، تحقق المرونة في تحركها السياسي، وإتجاه سوق السلاح إلى الاتجاه التجاري مع توفر القدرة على الشراء

---

(٢٦) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن. تعريب يونس شاهين. (مصدر سابق).

يعطي البلاد العربية فرصة أكبر لاستخدام إرادتها.

الأمن الجماعي ضرورة لتحقيق الأمن العربي

لقد كتب الكثير عن هذا الموضوع ولم يعد من المرغوب فيه تكرار ما قيل. فقد قيل الكثير عن الأخطار الواحدة التي تهدد العرب... ربما تهدد البعض في المدى القصير وربما تهدد البعض الآخر في المدى الطويل. ولكن الخطر قائم سواء قصر الزمن أو طال.

وقيل الكثير عن أن كل دولة عربية تتمتع بقدر من «القدرة الناقصة» إلا أن «هذه القدرات الناقصة» «تتكامل مع بعضها البعض» الأمر الذي سنذكره بتفصيل أكثر في موضع آخر.

ثم قيل الكثير عن ظاهرة التكتلات العالمية، والتجمعات الاقتصادية، وعن اندماج الشركات الكبيرة مع بعضها البعض في شركات عملاقة حتى تواجه ثقل المنافسة، وعن إتجاه توظيف رأس المال في مشروعات تهدف إلى الخدمة الجماعية مثل مشروعات الكهرباء والسدود وأنابيب البترول وخطوط السكك الحديدية والطرق والأقمار الصناعية. بل أصبحت الأزمات المحلية أزمات عالمية في رد فعلها وتأثيرها. اذن سواء كان الدافع سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً فمزايا العمل الجماعي العربي معروفة لا تحتاج إلى تكرار.

ولكننا سنؤكد هذا الاتجاه من وجهة النظر الأمنية البحتة بالتحدث عن علاقة «الأمن الجماعي» بكل من «المساحة» و«المسافة».

فالأمن يتناسب تناسباً «طردياً» مع «مساحة» الدولة أو الدول التي يخدمها. فكلما زادت المساحة اتساعاً كلما تدعم الأمن وزاد قوة وكلما قلت المساحة سهل اجتياح الدولة لأن «العمق الاستراتيجي» يلعب دوره المخفف في امتصاص «القوة الدافعة» لأي عدوان.

وعلاوة على ذلك فإن زيادة المساحة تقلل من تأثير «المفاجأة الاستراتيجية» لإمكانية توزيع المراكز ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية على مساحات متباعدة، وكذلك تؤمن الحيز لانتشار القواعد العسكرية ونقط الوثوب على جبهات متسعة، الأمر الذي يعمل على تشتيت جهود العدوان ويعمل في الوقت نفسه على سهولة حشد قوى «رد العدوان».

ويكمن سبب زيادة «الأمن» تبعاً لازدياد المساحة والعمق في توفر القدرة على توجيه «الضربة الثانية»، وهذا شيء هام للغاية لأن قوة «الردع» لا تكمن في القدرة

على توجيه «الضربة الأولى» بقدر ما تكمن في القدرة على توجيه «الضربة الثانية». وفعالية «الضربة الثانية» بدورها تكمن في القدرة على امتصاص تأثير الضربة الأولى والقدرة على البقاء بعد ذلك بقوة كافية لتوجيه الضربة الثانية، وقوة الامتصاص هذه تشمل القدرات الاقتصادية والصناعية ثم إمكانية توزيع القوات والمطارات والموانىء والجسور ورؤوس الطرق والسكك الحديدية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه الا على مساحات واسعة.

هذا علاوة على أن المساحة تضيف قدرات اقتصادية متنوعة وتزيد من الأهمية الاستراتيجية للدولة على خريطة العالم وبالتالي فهي تزيد من مسؤوليتها الاقليمية والعالمية في نفس الوقت.

هذا من ناحية المساحة. فما هو الوضع بالنسبة للمسافة؟

والذي نعنيه بالمسافة هو مقدار البعد بين الأعداء والأصدقاء على حد سواء.

والمسافة التي تفصل بين «مراكز قوى الدولة الحساسة» وبين العدو المحتمل تتناسب تناسباً طردياً مع قوة الأمن المحقق ولكنها تتناسب عكسياً مع الأصدقاء.

ذلك لأنه إذا قلت المسافة بين الدولة والعدو المحتمل قلت فترة الانذار بالنسبة للعدوان. وكلما زادت المسافة بين الدولة والأصدقاء فرض ذلك قيوداً على تبادل التعاون.

وعامل «الوقت والمسافة» هو الذي خلق السباق الرهيب بين «القدرة على الاختراق» و«القدرة على الاعتراض». قوة الاختراق تريد أن تتغلب على مشكلة المسافة باطالة مدى الأسلحة وسرعتها، وتريد أن تتغلب على مشكلة المساحة بزيادة قوتها التدميرية.

وفي نفس الوقت تحاول قوة الاعتراض أن تعرقل الاختراق أي منعه من الاستفادة من طول المدى أو القوة التدميرية، وهي تحتاج لتنفيذ ذلك إلى الوقت، حتى يكون هناك فترة كافية للانذار، لاعطاء فرصة للاستعداد. والوقت معناه المسافة. وقد زاد من أهمية عامل المساحة والمسافة التطور الهائل في زيادة سرعة وسائل حمل القوة التدميرية واتساع مداها مثل الطائرات والصواريخ.

ولا أظن بعد ما ذكرناه أن فائدة «العمل الجماعي» أو «الأمن الجماعي» لتحقيق «الأمن العربي» تحتاج إلى مزيد من التأكيد.

ولكن للعمل الجماعي متطلباته....

★ فهو يحتاج إلى وحدة الأهداف والمصالح.

★ وإلى وحدة في تحديد الأعداء والأصدقاء.
★ وإلى قيادات سياسية واعية متفهمة وقيادة عسكرية واحدة.
★ ويحتاج إلى التنازل المتبادل في المتطلبات القطرية لصالح الأهداف القومية.
★ وللتفهم الكامل للفرق بين «الخلاف في الرأي» و«القطيعة».
★ وإلى تنويع في مصادر التسليح على المستوى القومي.
★ وإلى وعي بلغة الحوار التي تستخدم في إدارة الصراع الاقليمي والعالمي.
★ وإلى معرفة بالمتغيرات المحلية والعالمية.
★ وفوق ذلك فانه يحتاج إلى وعي بالمخاطر القائمة لتداركها، إلى التهديدات المحتملة لمفاداتها وإلى إيمان كامل بالمصلحة الجماعية.

كما أن التعامل بين «الساسة» على «المستوى الجماعي» يتطلب عدة نقاط أساسية يجب عليهم مراعاتها:

★ أن يقدروا بعضهم البعض ويحترموا الأهداف التي يسعى كل منهم إلى تحقيقها.
★ أن يتبادلوا تقدير الصعوبات التي يواجهها كل منهم عند الاختيار بين البدائل المختلفة.
★ أن يتعاملوا مع أحسن ما يمكنهم الحصول عليه وليس مع أفضل ما يتمنونه.
★ أن يتعلموا كيف يمارسون اتخاذ القرار في الضباب الناتج عن عدم كفاية المعلومات، وعليهم أن يعرفوا أنهم مسؤولون عن نتائج الفشل والنجاح.
★ وعليهم أن يضحوا ببعض الأهداف لا عن نقص في الرغبة في الحصول عليها ولكن تقديراً لما يسببه الفشل في الحصول عليها من نتائج.
★ وأن يفضلوا التدرج في الحصول على الأهداف على محاولة الحصول عليها مرة واحدة.
★ وأن يتفهموا كيف يتعاملون مع الآخرين.
★ وأن يقدروا عامل الزمن.
★ وأخيراً فإنه من الواجب على الساسة أن يكونوا قناصين للفرص[٢٧].

---

(٢٧) Henry Kissinger, **A World Resored-Castleneagh, Metternich and Restoration of Peace.** (London: Weidenfeld and Nicolson, 1957).

وهذا ينقلنا إلى العمل العربي وإلى «الواقع العربي» حتى نتبين مدى تقبله لقواعد «العمل الجماعي».

الفجوات (الواقع العربي وفجوة الأمن القومي)

هناك فارق هام بين ما تقوله خريطة العالم العربي وبين ما يقوله «الواقع العربي». فخريطة العالم العربي تبرز لنا الآتي:

- ★ فعلى الورق يشكل العالم العربي ما يسمى «بالكتلة الاستراتيجية الحيوية» التي يمكن أن تكون ذات ثقل معين في السياستين العالمية والاقليمية. فهو العمق الطبيعي لمسرح العمليات في أوروبا، وهو قلب الأرض الذي يقع في مكان متوسط بالنسبة لأية مواجهة عالمية محتملة، وهو المتحكم في طرق نقل الطاقة سواء إلى الشرق الأقصى أو إلى أوروبا أو الولايات المتحدة.
- ★ وعلى الورق أيضاً يمكن أن تكون الدول العربية كتلة اقتصادية متكاملة فإذا كانت الدول العربية ذات «إمكانيات ناقصة» على المستوى النظري فإنها يمكن أن تسد هذا النقص ذاتياً على المستوى القومي، فما ينقص هذه الدولة يمكن استكماله من شقيقة لها مجاورة وربما متاخمة.
- ★ والعبور على الساحة العربية كما تظهره الخريطة عبور رخاء للمنطقة ولغيرها من مناطق العالم، فهو عبور ذو اتجاهين: عبور يتجه إلى خارج المنطقة يحمل خيراتها على شكل مواد خام مثل النفط والفوسفات والحديد والقطن، وعبور يتجه إلى داخل المنطقة يحمل المواد المصنعة. إلا أن الواقع يقول لنا أنه عبور ضار خطير بالصالح العربي، فالعبور «الخارج» عبور «استنزافي» والعبور «الداخل» عبور «استثماري»، والعلاقة الناتجة عن مثل هذا العبور هي مجرد علاقة بين «المصنع الذي ينتج» وبين «السوق الذي يستهلك».
- ★ وتقول لنا الخريطة أننا دول بحرية، إذ نقف في المركز الثاني من العالم من حيث طول سواحلنا، فالاتحاد السوفياتي فقط هو الذي يفوقنا إذ يبلغ طول سواحله ١٩٨٦٠ كيلومتراً بينما سواحلنا ١٦٤٨٠ كليومتراً وسواحل الولايات المتحدة ١٥٥٣٠ كيلومتراً. وبناء على ذلك فإننا نردد ما تقوله لنا الخريطة ـ خلافاً للواقع ـ أن البحر الأحمر بحرنا والبحر المتوسط بحيرة عربية في الجزء الجنوبي منه على أقل تقدير، ونردد أيضاً ـ خلافاً للواقع ـ أننا نتحكم في «مثلث المضايق» أي مضيق قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز

وقد نضيف عليها مضيق جبل طارق. إلا أن هناك بوناً شاسعاً بين الأماني والواقع أو بين الخريطة والحقيقة، فالحقيقة تؤكد أن هناك «فجوات خطيرة» في الأمن القومي العربي لغياب الارادة العربية التي يمكن أن تحول الخرائط إلى واقع مجسد.

١ ـ الافتقار إلى الغرض المشترك

هناك فارق بين الغرض Object والهدف Objective. فالهدف جزء من الغرض أو هو «خطوة» للوصول إليه. وربما يلزم تحقيق عدة «أهداف» قبل أن نحقق «الغرض» المستهدف.

والاتفاق على الغرض أمر حيوي وضروري بدونه لا يمكن رسم أو تحقيق سياسة مشتركة، بينما الخلاف على الأهداف جائز يخضع للنقاش والتغيير. ولذلك فإن أية خطة جماعية لا بد أن يتوفر لها «غرض مشترك».

وخطة الأمن ـ علاوة على ذلك ـ تبنى على أساس ما هوَ قائم فعلاً وليس على أساس «ما ينبغي أن يكون» أو «ما نرجو ونأمل». وإلا تنفصل الخطة عن الواقع، وتتكون فجوة كبيرة بين «الحل» و«المشكلة»، ونصبح كمن يحرث في الماء. جهود ضائعة ومشاكل متزايدة.

فالأغراض في المغرب العربي ـ على سبيل المثال ـ متباعدة عن الأغراض في المشرق العربي، وهي بالإضافة إلى ذلك غير منسقة في داخلها. فهناك ميل عام لدى دول المغرب ـ عدا ليبيا ـ للابتعاد عن مشاكل المشرق دون التصريح بذلك، بينما تأتي قضية الصحراء الغربية في الأسبقية الأولى من الأهداف القومية لكل من المغرب والجزائر، كما أن ليبيا ـ التي تركز اهتمامها القومي على إسرائيل ـ لا تجد مناصاً من الاهتمام بقضية تشاد في الوقت الذي تبدأ فيه طريق الوحدة مع سوريا. وكذلك في المشرق العربي ـ على سبيل المثال أيضاً ـ ففي الوقت الذي تتفق فيه كل دول جبهة الصمود والتصدي والعراق مع سوريا في تركيز الاهتمام على مواجهة إسرائيل تختلف الآراء وخاصة بين سوريا وليبيا من جانب والعراق من جانب حول الموقف من إيران.

وبينما هذا يحدث نجد أن «مصر» عقدت مع «إسرائيل» معاهدة صلح وتبادلت

معها السفراء وأخذت تطبع علاقاتها معها في كافة المجالات للدرجة التي تعرض فيها مصر على إسرائيل مدها بمياه النيل لري النقب!! وفي الوقت الذي ترتفع فيه الأعلام الاسرائيلية في القاهرة تنزل فيه الأعلام العربية. بل وزيادة على ذلك ينتقل مركز ثقل حشد القوات المصرية من الجبهة الشرقية المواجهة لاسرائيل إلى الجبهة الغربية المواجهة لليبيا. كل ذلك يتم وما زالت القوات الاسرائيلية تحتل سيناء وغزة والضفة الغربية والقدس والجولان وجنوب لبنان.

وأظن أنه لا توجد مبالغة فيما ذكرناه. ومعنى ذلك أن الغرض المشترك للبلاد العربية غائب وغير موجود. والقاعدة الأساسية «للأمن المشترك» هي وجود «غرض مشترك». وإلا يكون الأمن لمن؟ وضد من؟ وبواسطة من؟

٢ ـ طبيعة العلاقات العربية

* العلاقات العربية معقدة أشد التعقيد. فهناك مثل سائد في كل العالم هو «عدو عدوي صديقي» ولكننا لم نلتزم بهذا إلتزاماً كاملاً فكل الدول العربية ـ عدا مصر ـ في حالة حرب مع إسرائيل ولو من الناحية النظرية ولكن هذا لم يمنع أن تكون معظمها ـ بما فيها مصر ـ على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة التي تعتبر أن مصلحة إسرائيل مصلحتها ولذلك فهي تؤيدها ظالمة ومظلومة وتمدها بالسلاح الذي تطلق كل طلقة من طلقاته في صدر العرب!!!

* وإلى جانب هذه الحقيقة الغريبة توجد حقيقة أخرى أشد غرابة وهي أنه في الوقت الذي لا توجد فيه علاقة بين الاتحاد السوفياتي وبين إسرائيل والتي هي في حالة حرب مع كل الدول العربية ـ عدا مصر ـ نجد أن معظمها ليست على علاقة جيدة تماماً مع الاتحاد السوفياتي.

* وبينما نجد أن كل الدول العربية تتهم «إسرائيل» بأنها قاعدة للاستعمار الأمريكي في المنطقة نجد أن بعضاً منها تتطوع باعطاء قواعد للقوات الأمريكية (البلاغات الرسمية تذكر أنها مجرد تسهيلات) في الموانىء والمطارات والقواعد البرية وفي الوقت نفسه تتهم هذه الدول غيرها من الدول العربية بأنها قواعد سوفياتية!!! ولا يمنعها ذلك من أن تزيد حجم إنتاج

البترول لسد العجز في المتطلبات الأمريكية، وتصر في حماس غريب على عدم رفع أسعار البترول حفظاً على ميزان المدفوعات الأمريكي لتوفير الفائض الذي تعطيه أمريكا كمعونة لاسرائيل على شكل أسلحة تقتل بها العرب وتغتصب أراضيهم.

وخريطة هذه العلاقات محيرة، تختلط فيها موازين العداوة والصداقة. فالصديق صديق مهما كانت أفعاله ضارة بأمننا القومي، والعدو عدو مهما كانت أفعاله تحقق لنا أمننا القومي.

والسؤال ما زال قائماً: من هو العدو الحقيقي؟ ومن هو الصديق الحقيقي؟

وهذه الظاهرة حاسمة في الموضوع كله. ففي غياب العدو المشترك أو الخطر المشترك يستحيل تحديد الغرض المشترك. وفي غياب الغرض المشترك لا يمكن الوصول إلى خطة أمن مشتركة.

لأن الخطة حينئذ ستكون ضد من؟ أو من أجل من؟ أو بواسطة من؟

٣ ـ الخلط بين الأمن القومي والتأمين الذاتي

من أشد الضغوط على الأمن العربي هو الخلط بين «الأمن القومي» و«التأمين الذاتي».

والأمن القومي ـ كما سبق أن ذكرنا ـ هو عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.

أما التأمين الذاتي فهو الاجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء «نظام» من النظم السياسية أو «حاكم ما» وتعزيز سلطاته.

وهناك إتجاه عام في البلاد العربية لتغليب «التأمين» على «الأمن».

والضحية الأولى لهذا الاتجاه هي القوات المسلحة، ذلك لأنها هي «أداة التغيير» الوحيدة والممكنة في البلاد النامية دون استثناء، ولذلك فإنه ينالها الجزء الأكبر من وسائل وخطوات التأمين الأمر الذي يؤثر في كفاءتها القتالية تأثيراً خطيراً بالرغم من

استهلاكها لجزء كبير من الدخل القومي. وأخطر هذه الاجراءات تغليب «الولاء» على «الكفاءة» في تعيين القيادات على كافة المستويات، وهذا أمر خطير للغاية لأن أخطر منصب في الدولة هو «قائد الكتيبة» فعن طريقه تحصل الدولة على «وحدة قتال» صالحة أو رديئة، وعلى «وحدة القتال» هذه تعلق الدولة آمالها وأمنها كما كان يقول دافيد بن غوريون[٢٨]. وكذلك الحال فإن التوزيع الاستراتيجي للقوات في مواقع تمركزها تبعاً لخطط التأمين وليس لأغراض التدريب أو العمليات يؤثر على ترابط الوحدات، ثم عدم تفرغ القوات المسلحة لواجبها الأساسي وهو حماية الدولة من أعدائها الخارجيين يجعلها تتدخل لتصبح طرفاً من أطراف اللعبة السياسية الدائرة مما يسبب عدم استقرار دائم لأنظمة الحكم.

إن القوات المسلحة أداة للدولة وليست أداة في يد نظام أو فرد، وإن عوملت بخلاف هذه القاعدة الأساسية لكان تأثير ذلك عكسياً على كل من «الأمن القومي» و«التأمين الذاتي».

والضحية الثانية لهذه السياسة الخطيرة هي «المؤسسات الدستورية» ففي سبيل التأمين لا يسمح إطلاقاً بتواجد هذه المؤسسات وإن وجدت فإنما يكون ذلك بشكل صوري لا وزن له في المساعدة في اتخاذ القرار. وبينما يحتاج «الأمن القومي» إلى تدعيم هذه المؤسسات نجد أن النظرة الخاطئة لمتطلبات التأمين تدعو إلى خلاف ذلك.

والضحية الثالثة هي «التنمية» إذ تتجه الدولة في ظل نظرية «التأمين» إلى النظام الاقتصادي الاستهلاكي لرشوة الجماهير ومن ثم تستأثر «القلة» بحقوق «الأغلبية الكادحة» مما يخلق عدم الاستقرار إذ هناك «علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول»[٢٩].

---

(٢٨) أمين هويدي. كيف يفكر زعماء الصهيونية. (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤).

(٢٩) في كتابه جوهر الأمن (مصدر سابق) يذكر ماكنمارا أنه «في بداية ١٩٥٨ حدث ٢٣ تمرداً طويلا في العالم وحتى فبراير/شباط ١٩٦٦ حدث ١٦٤ تمرداً كل منها يعتبر تحدياً خطيراً للسلطة القائمة، إذ كان أغلبها صراع بين السلطة والشعب المفترض أنها تمثله. وإذا أخذنا مثلا ٢٧ دولة غنية مما يصل الدخل الفردي فيها إلى ٢٠٠٠ دولار سنوياً نجدها تمتلك ٧٥٪ من الثروة العالمية في حين أنها لا تضم أكثر من ٢٥٪ من سكان العالم وحتى عام ١٩٥٨ تعرضت دولة واحدة منها لاضطراب داخلي كبير داخل أراضيها. وإذا أخذنا مثلا ٣٨ دولة فقيرة مما يصل الدخل الفردي فيها إلى ١٠٠ دولار سنوياً نجد أن ٣٢ دولة منها عانت من صراعات داخلية هامة. والمشكلة العسكرية وجه سطحي ضيق للمشكلة الكبرى للأمن إذ يمكن للقوة العسكرية أن

وأحياناً كثيرة تعتقد بعض الأنظمة أن «التقدم الاقتصادي» يصبح بديلاً عن «التقدم السياسي» وهذه نظرة خاطئة، إذ لو حدث هذا فإن التوازن في الهيكل العام للدولة يصبح مختلا مما يؤدي إلى اضطرابات خطيرة قد لا يتحملها الهيكل العام الواهي(٣٠).

إن «التأمين» لا يحقق «الأمن» بينما يعتبر «الأمن» هو الضمان الأكيد لتحقيق «التأمين».

و«الأمن القومي» هو أمن الدولة بما فيها ومن فيها من حكام ومحكومين ومن حق هؤلاء أن يطمئنوا على أمن بلادهم وأمن أنفسهم ولذلك يجب أن نناقش خطط الأمن وترتيباته مناقشة علنية في المؤسسات الشعبية التي يجب إقامتها ومن خلال وسائل الاعلام المختلفة التي لا بد من رفع القيود عنها، وأن تكون محل اهتمام مراكز البحوث والمعاهد والجامعات.

والخلاصة...

هناك عوامل كثيرة يمكن التحدث عنها ولكننا نكتفي بهذا القدر لأن العوامل التي ذكرناها كافية لتحول دون الاتفاق على خطة «للأمن العربي». والأمن القومي العربي على المستويين القطري والقومي في خطر ماحق يهدد الحاضر والمستقبل.

هذه السلبيات التي ذكرناها أوجدت «فجوة أمنية» خطيرة.

والنتيجة الحتمية لهذه «الفجوة» وجود «فراغ» يحتاج إلى من يملؤه، وبذلك عدنا مرة أخرى إلى ما قبل الخمسينيات عن نظريات «الفراغ» و«ملء الفراغ» و«الأحلاف» و«القواعد».

هذا «الفراغ» هو سبب ما نراه من تلهف بعض الأنظمة العربية على دعوة

= تساعد على توفير القانون والنظام ولكن علاوة على ذلك لا بد من توفير القاعدة الأصلية للقانون والنظام في المجتمع النامي حتى يصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي العامل الأساسي للأمن وكلما تدعمت التنمية تحقق الأمن لأن الأمن الجماعي والتنمية الجماعية ليسا سوى وجهين لعملة واحدة».

(٣٠) كما حدث في إيران حيث يرجع كثير من المحللين سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي إلى عدم التوازن في بناء المؤسسات، فبينما خصص جزءاً كبيراً من الدخل القومي لتدعيم المؤسسات العسكرية والاقتصادية تجاهل تنمية المؤسسات السياسية، فحدث خلل في التوازن في الهيكل التنظيمي للدولة أدى إلى سقوطه.

« الغير » إلى بناء القواعد البحرية والجوية والبرية على أرضها للحفاظ على « أمنها » تحت أسماء مختلفة مثل التسهيلات ومعاهدات الأمن وإتفاقيات الصداقة.

لقد اتسعت الفجوة وأصبحت تهدد بابتلاع من يتسببون فيها بعد أن عجزت القدرة الذاتية عن اجتيازها فكان اللجوء إلى الغير!!!

وأنظمة الحكم العربية مطالبة بتدارك الموقف قبل فوات الأوان، ومطالبة أيضاً بالارتفاع إلى مستوى الأحداث وتناسي الخلافات والصراعات حتى يمكن الاتفاق على خطة تحافظ على « الأمن القومي للبلاد العربية » التي هي أمانة في أعناقهم.

الجسور (كيف يتحقق الأمن القومي؟)

١ ـ تآلف القيادات السياسية

ومن حيث انتهينا في القسم الرابع نبدأ. فلاجتياز الفجوة الأمنية الهائلة لا بد لنا من « جسور » و« الجسر الأساسي » هو تآلف القيادات السياسية. فهذا الموضوع ـ كما يقال ـ هو الداء والدواء في نفس الوقت. وقد كنا متواضعين أشد التواضع فلم نذكر شيئاً عن « اتحاد » أو « وحدة » القيادات السياسية واكتفينا بتآلفها في الأمور الكبرى التي تمس الأمن القومي العربي على أقل تقدير مع العمل على فصل « الموضوعات الأمنية » عن الخلافات المتتابعة.

ونحن نقدر صعوبة ذلك في ظل « العمل الجماعي » إذ له مصاعبه وتعقيداته الكثيرة:

الشكوك بين الفرقاء، خوف الدول الصغيرة من الدول الكبيرة، المنافسة على الرئاسة، اختلاف الأسبقيات بين الأطراف، صعوبة الوصول إلى إتفاق كامل، التباطؤ في التنفيذ، حساسيات التعامل... إلخ.

ومع كل هذه الصعوبات فإننا نجد أنها شيء طبيعي لا يحول دون اللجوء إلى « العمل الجماعي » لأن هذه الخلافات سمة من سماته. ووجود الخلافات يحتم إجراء « الحوار » لأن « القطيعة » لا تحل الخلافات ولا تقلل من حجم الفجوات بل على العكس من ذلك فإنها تزيدها. والاتفاق في وجهات النظر لا يحتاج إلى « حوار » ولكن « الحوار » يصبح أمراً واجباً عند حدوث الخلافات فكل دول أوروبا الشرقية والغربية تجتمع في « مؤتمر الأمن الأوروبي »[٣١] والحوار دائم بين الدولتين الأعظم حتى وقت اشتداد الحرب الباردة بينهما. بل لا ينقطع الحوار مع الدول المتقاتلة على أساس قاعدة « قتال قتال،

(٣١) عقد مؤتمران للأمن الأوروبي أحدهما في هلسنكي والآخر في مدريد.

حوار حوار « Talk Talk, Fight Fight » لأن الكلام والقتال أصبحا ـ تبعاً لقواعد ادارة الصراع الدولي ـ لغتين من لغة الحوار.

هذه الاتصالات القصيرة بين البلاد العربية ثم القطيعة الطويلة بينها التي تصل إلى حد قطع العلاقات وفرض الحصار بل وإعلان الحرب ليست هي الطريقة المثلى لممارسة العمل السياسي واستمرار هذا الحال أصبح ضاراً بالمصالح القومية العربية.

٢ ـ الأمن الحربي

إذا فهم العرب واقتنعوا بأن لهم « مصلحة مشتركة » فإن هذا يحتاج منهم إلى جهد مشترك يحافظ عليها. لأن « الدفاع الجماعي » يحتاج إلى « دافع جماعي » وفي حالة غياب « الدافع » وسط الأطماع الشخصية، والأحقاد الذاتية، والصراعات المفتعلة يصبح من العبث التحدث عن « الأمن » سواء على المستوى « القطري » أو المستوى « القومي ».

إذ كيف نتحدث عن « الأمن الجماعي » مع غياب « المصلحة المشتركة »؟
كيف نخطط « للدفاع المشترك » مع عدم الاتفاق على « الخطر المشترك »؟
كيف ننادي « بالحماية المتبادلة » في ظل وجود « الشك المتبادل »؟
كيف نتحدث عن « المستقبل الواحد » ونحن نعيش « الحاضر المفكك »؟

والمشكلة الأساسية بعد مشكلة « إيجاد الحافز للجهد المشترك » في مجال الأمن الحربي هي نوع القيادة العسكرية التي تتولى أمور الدفاع: هل هي قيادة موحدة أم قيادة واحدة؟ وأمور خطيرة مثل الأمور التي تتعلق بمشاكل الدفاع لا يمكن أن تعالج « بأنصاف الحلول » مثلما يحدث عادة في القيادات « الموحدة » بل تحتاج إلى قيادة « واحدة » ذات عقل واحد يشرف على تنظيم واحد وجهاز واحد(٣٢).

ومن الطبيعي فإنه لا يمكن إنشاء مثل هذه القيادة العسكرية الواحدة إلا في ظل قيادة سياسية مقتنعة تمام الاقتناع بذلك ومتفقة عليه إتفاقاً شاملا صادقاً لا رجعة فيه على أساس التنازل عن جزء كبير من سيادتها القطرية في سبيل الصالح القومي.

وتأتي بعد ذلك مشكلة التسليح. فالبلاد العربية بوضعها الحالي ولفترة طويلة قادمة غير قادرة على إنتاج احتياجاتها من التسليح ومن ثم فهي تعتمد في تسليح قواتها على الأسواق الخارجية. والمشكلة الأساسية أن « سوق السلاح » لا تحكمها « القوانين التجارية » فحسب بل تتداخل معها « الاعتبارات السياسية ». أي أن « سوق السلاح »

(٣٢) على سبيل المثال رفض دوايت أيزنهاور تولي قيادة جيوش الحلفاء عند غزو أوروبا في الحرب العالمية الثانية بقيادة موحدة بل بقيادة واحدة.

ليس مجرد « تجارة » بل هو إلى جانب ذلك « سياسة ».

والمفروض في تجارة الأسلحة أنها لا تفرق بين أشخاص ومبادىء، بين جمهوريين وملكيين، بين شيوعيين ورأسماليين، بين مسلمين ومسيحيين، بين بروتستانت وكاثوليك، بين سود وبيض.... فالثمن هو المهم. والثمن في هذه « السوق » لا يكون بالضرورة « عملة » تدفع ولكن تسديد الحساب يمكن أن يتم بطرق متعددة. المهم أنه على « الشاري » الماهر ألا يسدد بشيء من « سيادته » أو « إرادته ».

هذا الموضوع الحساس ينقلنا إلى موضوع أكثر حساسية: **هل السلاح لمن يستخدمه أم لمن يصنعه؟** أي هل السلاح بمجرد انتقاله إلى يد من يستخدمه يصبح سلاحاً وطنياً أم أنه يظل مرتبطاً بمنبعه؟ أي ـ وللمرة الثانية ـ هل السلاح مجرد تجارة أم أنه سياسة في جزء كبير منه على أقل تقدير؟

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة فإن السلاح في أحد جوانبه سياسة وعلى الشاري أن يكون على قدر كبير من الذكاء والجسارة وهو ينزع « المخالب السياسية » عن هذه « السلعة العجيبة » حتى لا يقع فريسة للقاعدة السائدة وهي أن الشاري يمكنه أن يحدد بدء القتال ولكن الذي يحدد نهايته هو البائع.

ولحسن الحظ فقط ظهرت عوامل جديدة تساعد على هذا الاتجاه: فإنتاج السلاح بأحجام كبيرة أصبح ليس قاصراً على الدولتين الأعظم بل تعداه إلى كثير من الدول التي تريد أن تدعم مصالحها وتحقق في الوقت نفسه التوازن لميزان مدفوعاتها وسد العجز في الميزانية والتقليل من مشكلة البطالة. هذه الدول تريد أن تبيع والشاري موجود....، ثم التقدم التكنولوجي وأثره في تنشيط حركة بيع المخزون من العتاد الحربي، فالتكنولوجيا تدفع إلى خطوط الانتاج في المصانع كل يوم بالجديد من الأسلحة والذخائر التي تحول المخزون الحالي إلى فائض غير مرغوب فيه ويجب التخلص منه، ثم هناك عوامل أخرى منشطة لتجارة السلاح مثل ازدياد حركات التحرر الوطني والحروب الأهلية وحصول كثير من الدول على استقلالها ورغبتها في أن يكون لها قوات مسلحة إما كمظهر من مظاهر السيادة أو بغرض الدفاع عن هذه السيادة.

ونخرج من ذلك بعدة حقائق هامة[٣٣]:

★ أسواق الأسلحة متوفرة في الشرق والغرب على حد سواء.

★ هناك قوانين تنظم حركة البيع والشراء، تمزج بين المعاملات التجارية والمتطلبات السياسية.

---

(٣٣) أمين هويدي. **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي**. (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

★ دخلت عوامل ملطفة على هذه القوانين نتيجة لتعدد الدول المنتجة والتنافس فيما بينها على المصالح وتحقيق الربح مما زاد من ثقل الدافع التجاري في سوق السلاح.

ولمحاولة الخروج من « محاذير » التعامل في هذه السوق الخطيرة نطرح السؤال الآتي: **هل في إمكان البلاد العربية أن تكتفي ذاتياً بانتاج احتياجاتها من الأسلحة عن طريق رفع كفايتها التكنولوجية؟** والاجابة باختصار ودون الدخول في تفاصيل، بالنفي على الأقل لفترة طويلة قادمة.

ولنطرح سؤالا أكثر تواضعاً: **هل يمكن أن نحقق صناعة حربية تضمن لنا أقل أمان في حالة الضغوط المعتادة؟** وما نوع هذه الصناعات التي يمكن أن نطلق عليها اسم « الصناعات الحرجة » Critical Industries؟ والإجابة في تصورنا تكون بنعم للسؤال الأول. أما عن التساؤل الثاني فإننا نتصور أن تشمل هذه « الصناعات الحرجة » القائمة التالية: الأسلحة الصغيرة المتطورة، الهاونات بأنواعها، بعض أنواع الصواريخ، الذخائر، قطع الغيار، إجراء التعديلات لتطوير المعدات المشتراة بما يتلاءم مع البيئة المحلية والخطط الموضوعة، القيام بأعمال الصيانة الثقيلة مثل المحركات بأنواعها، محاولة استخدام الذرة في الأغراض الحربية، إنتاج بعض وسائل الحرب البكتريولوجية.

وعلينا ونحن نصر على الدخول في ميدان هذا النوع من الصناعة أن نتذكر العوامل التالية:

★ تطور الأسلحة تطوراً خطيراً وفي فترات متقاربة عما كان يتم في الماضي.

★ تضخم ميزانيات الانفاق الحربي نتيجة لارتفاع أسعار الانتاج ولعدم الاهتمام بالدراسات الاقتصادية لمثل هذه المشروعات على أساس الربح والخسارة، مما يحتاج إلى موازنة عاقلة بين حجم الانفاق الحربي وحجم الانفاق الانتاجي.

★ الحاجة إلى قاعدة صناعية وتكنولوجية متينة تسمح بتلبية احتياجات الانتاج الحربي حتى بصورته المتواضعة التي حددناها وكذلك الحاجة إلى العمال المهرة والاخصائيين.

★ إرتباط نوعية الانتاج بتسليح العدو وقدراته وطاقاته لأن كفاءة التسليح أمر نسبي.

وكنتيجة لما سبق فإن الأسبقية في تسليح قواتنا العربية ولعشرات السنين القادمة سوف تعطى للشراء من السوق الخارجي وعلينا أن نبني سياستنا على هذه الحقيقة وأن نتبع الملحوظات الآتية:

★ ضمان استمرار الامداد بالأسلحة والمعدات الحديثة من مواردها المختلفة في كل الأوقات مع العمل على توفير مخزون مناسب يتفق وحجم الاستهلاك الضخم الذي تتطلبه الحروب الحديثة[٣٤].

★ السيولة في الامداد بالأسلحة إجراء سياسي، ففتح منبع ما للتسلح يدخل في مسؤولية القيادة السياسية.

★ مراعاة عامل الوقت والمسافة عند تحديد أنواع الأسلحة والمعدات الواجب على كل دولة من دول العمل الجماعي توفيره.

★ تنوع مصادر التسليح على المستوى القومي أمر حتمي[٣٥].

★ المبادلة العادلة بين إمكانيات الدول المستوردة (النقد، النفط، المواد الخام الأخرى، إتساع السوق). وإمكانيات الدول المصدرة (توفر السلاح، مصانع الأسلحة والذخائر، ورش الصيانة، التكنولوجيا). أي لا يكتفى باستيراد السلاح فقط بل تستورد إلى جانبه المصانع والورش والتكنولوجيا مما يتطلب تغييراً شاملاً في سياسة استيراد الأسلحة.

وإذا تحقق ذلك يصبح العائد الفعلي من الانفاق الحربي عائداً اقتصادياً لأنه يعمل على توفير جزء حيوي من « الأمن القومي العربي ». فالعبرة ليست بحجم الانفاق ولكن العبرة « بالمردود الفعلي » للانفاق بغض النظر عن حجمه. وحتى يكون « المردود » إقتصادياً يمكن أن نلتزم بالآتي:

★ تحقيق التوازن الكامل في السياسة الموضوعة: توازن مع الأمن الحربي للدولة المعادية، توازن بين الانفاق الحربي والانفاق المدني، توازن داخل قطاعات وأفرع القوات المسلحة، توازن بين قوة النيران وخفة الحركة، توازن بين الرأس المقاتل والذيل الاداري.

★ توفير خفة الحركة في البحر والجو والبر حتى تتوفر إمكانيات حركات التطويق الرأسي بواسطة فرسان الجو والهليكوبتر وجنود المظلات، وحركات التطويق الأفقي بواسطة سفن الانزال أو المدرعات مع التركيز على أجود أنواع الاتصال بين القوات.

---

(٣٤) أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣ الكميات المتزايدة من الخسائر نظراً لتكافؤ قوة كل من أسلحة الاختراق مثل الطائرات والدبابات مثلا وأسلحة الاعتراض مثل الصواريخ والمدفعية.

(٣٥) لأهمية هذا الموضوع سنناقشه بالتفصيل في تساؤلنا التالي مباشرة لأننا نعتقد أن العلاقات الدبلوماسية للبلاد العربية في وضع متميز يحسم نتيجة الموضوع إلى صالحها.

★ التفوق في قوة النيران مع توفر أسلحة «الردع» القادرة على ضرب «العدو المحتل» داخل أرضه.

ثم هناك سؤال آخر: هل تعتمد البلاد العربية على مصدر واحد للتسلح أم تعتمد على المصادر المتنوعة؟

وقبل أن نجيب برأي قاطع على ذلك علينا أن نوازن بين مزايا وعيوب كل خيار من الخيارين.

فالاعتماد على المصدر الواحد يحقق مزايا عديدة منها:

★ سهولة استيعاب الأسلحة بواسطة الأفراد.
★ كفاءة وسهولة صيانة المعدات.
★ سهولة استعواض الخسائر أثناء القتال.
★ سهولة التخزين.
★ سهولة التعامل على المستوى العربي لمواجهة خطر مشترك.

ولكن لهذا الخيار عيب رئيسي إذ أنه يجعل «الدول العربية» تحت رحمة «المصدر الواحد» مما يعرضها «للضغط» و«الابتزاز».

وعيوب الاعتماد على المصادر المتعددة هي نفس مزايا الاعتماد على المصدر الواحد إلا أنه يمكن أن نضيف الآتي إلى مزاياه:

★ تكوين إرتباطات متعددة مع دول متعددة المصالح لها أثرها في توجيه السياسة.
★ التقليل من حجم «الضغوط» التي قد يلجأ إليها المصدر الواحد.
★ توفر المعدات بالأنواع والأحجام المطلوبة في وقت قصير.
★ زيادة أعباء «العدو المحتمل» من ناحية التدريب والتخطيط والعمليات لمواجهة أسلحة متنوعة في وقت واحد.

من ذلك نرى أن مزايا الاعتماد في التسليح على مصادر مختلفة دونما تفريق بين شرقي وغربي تفوق مزايا الاعتماد في التسليح على مصدر واحد، فهو يجعل السلاح أقرب ما يكن لمن يستخدمه.

وهذا مبدأ من الحكمة تطبيقه على كل من المستوى القطري والقومي مع إعطاء أسبقية تنفيذ ذلك على المستوى القومي لأن تنوع المصادر على المستوى القومي يعطي قوة حقيقية للقوات المسلحة على المستوى القطري.

ومهما كان مصدر السلاح الذي تحصل عليه أية دولة عربية فالمهم:

لأي غرض يستخدم هذا السلاح؟
وكيف يستخدم هذا السلاح؟
وضد من يوجه هذا السلاح؟

والاجابة المخلصة الصحيحة عن هذه الأسئلة الثلاثة تحقق الأمن.

وكلمة أخيرة حول بعض المبادىء المرشدة لتصحيح اتجاهنا في موضوعات الأمن الحربي:

- ★ يتوقف تحقيق الأمن على افتراض أسوأ الاحتمالات وامتلاك القدرة على مواجهتها.
- ★ تمشي التخطيط الاستراتيجي مع الامكانيات المتاحة فعلا.
- ★ تحقيق توازن بين القدرات الشاملة للدول العربية والعدو المحتمل.
- ★ يجب أن يفهم العدو المحتمل وبوضح أن قدرتنا على تدميره أكيدة وأننا لن نتردد في استخدامها في الرد في حالة أي عدوان على الكيان أو السيادة.
- ★ تحقيق تنوع التسليح على المستوى القومي والاستفادة من تنوع الاتجاهات السياسية للدول العربية لتحقيق ذلك، مع زيادة المخزون من الأسلحة والذخائر والعتاد.
- ★ زيادة خفة الحركة وقوة النيران.
- ★ الاهتمام بالتخطيط بعيد المدى مع وضع برامج جماعية تفصيلية يحتم على كل دولة تنفيذ ما يخصها منها في فترات محدودة.
- ★ تحمل ميزانيات الدفاع القطرية ميزانية تنفيذ خطة «الأمن العسكري القومية» بتخصيص نسب الانفاق بما يتناسب مع الدخل القومي للدولة.
- ★ سلطات كاملة للقيادة الواحدة.

٣ ـ الأمن الاقتصادي

المعادلة الثنائية (الدول النفطية وغير النفطية)

والمعادلة لها طرفان: الطرف الأول وهو مجموعة الدول النفطية وهي ما يمكن أن نطلق عليها مجموعة اليسر ولو إلى حين، والطرف الثاني وهو مجمُوعة الدول غير النفطية وهي ما يمكن أن نطلق عليها مجموعة العسر ولو إلى حين.

ولا بد أن يتم التعامل بين المجموعتين على أساس التعاون والتكامل لأن زيادة أية طاقة إلى طرف فيه قوة للطرف الآخر.

و«الرخاء النفطي» الحالي مؤقت لأن «النفط» المستخرج لا يمكن استعواضه،

ومن الحكمة اذن أن نعامله معاملة المواد النادرة وهو بذلك يلعب دوراً أساسياً في تحقيق «الأمن القومي العربي» ولكن إنتاج النفط والتعامل معه حالياً فيه اهدار للأمن القومي.

- ★ فكل مراحل إنتاجه في أيد أجنبية.
- ★ وعملية نقله ثم تسويقه تتم بأيد أجنبية.
- ★ ويتم التعامل فيه على أساس عملة أجنبية.
- ★ وتصنيعه كله يتم في بلاد أجنبية.
- ★ بل الدخل العائد من بيعه يودع في أيد أجنبية.
- ★ بل ظهر أن حراسته الحقيقية تتم بقوات أجنبية.

ولعل هذه الصورة القاتمة تزداد «قتامة» لو سردنا بعض التفاصيل.

فبالرغم من أن إنتاج دول الأوابك من النفط الخام هو ٣١٪ من الانتاج العالمي حسب إحصائيات ١٩٧٥ إلا أنها تصدر أكثر من ٦٠٪ من صادرات العالم من النفط الخام وهذا يزيد من حدة الاتجاه الاستنزافي.

وبالرغم من الكميات الضخمة التي تصدرها هذه الدول إلى العالم إلا أن طاقتها التكريرية لا تتجاوز ٢ر٥٦٪ من الطاقة التكريرية في العالم حسب أرقام ١٩٧٤ بل لا تتجاوز الاستثمارات المخططة في مجال التكرير في المنطقة العربية حتى نهاية هذا العقد ٤٠٪ من الطاقة التكريرية التي بلغت عام ١٩٧٤ حوالي ١٧٦٤ ألف برميل يومياً. ومعنى ذلك أن الاستنزاف بلغ منتهاه حيث يقتصر الأمر على قيام المجهود الأجنبي باستخراج النفط ثم تصديره خاماً إلى معامل التكرير الأجنبية حيث يتم تكريره ويصبح مصدراً للعمالة والرخاء.

ويزداد الأمر خطورة إذا تحدثنا عن الطريقة الغريبة التي يتم بها التصرف في عائدات النفط.

فالإيرادات السنوية للبلاد العربية النفطية ارتفعت من مليار دولار في أوائل الستينيات الى ٧ مليار دولار في أوائل السبعينيات ثم الى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٥ مما أدى إلى زيادة الميزان الحسابي لهذه الدول من ١ر٧ مليار دولار عام ١٩٧١ إلى ٣٢ مليار دولار عام ١٩٧٥. إلا أن هذه العائدات بدأت تتبخر نتيجة لزيادة الأنماط الاستهلاكية فزادت واردات الدول النفطية مثلا من ٦ر٧ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ١ر١٠ مليار عام ١٩٧٣ إلى ٧ر١٧ مليار عام ١٩٧٤ ثم إلى ٣ر٣١ مليار عام ١٩٧٥ أي بمعدل سنوي

بلغ في المتوسط ٧٠٪!!![٣٦].

والأخطر من ذلك أن ما تبقى من حصيلة الصادرات النفطية أعيد استثماره في الدول الغربية أي خارج المنطقة العربية فبلغت استثمارات دول الأوابك في بريطانيا والولايات المتحدة نحو ٣٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ وحدها!![٣٧].

واستثمار رأس المال العربي في الأقطار الصناعية المتقدمة محفوف بالمخاطر لأن هذا الاستثمار لا يتمتع بأي نوع من أنواع الحماية كما يشاع بل يمكن أن يكون عامل ضغط لتوجيه الأمور وجهة معينة[٣٨].

بل علاوة على ذلك فإن رأس المال العربي يتعرض لهزات شديدة نتيجة لتخفيض العملة بين وقت وآخر خاصة الدولار، والدول العربية تعرف ذلك تمام المعرفة ولذلك فإنها تحجم دائماً عن استخدام النفط أو أموالها المكدسة كسلاح إذا دعت الظروف القومية إلى ذلك، وأصبحت هذه الأموال سلاح ضغط علينا وليس سلاح ضغط في أيدينا. وإذا اعترض البعض على «تسييس» النفط ورأس المال العربي فإننا نعرض بديلا آخر هو المبادلة. فإذا كان العرب يحافظون على مصالح الغير فلماذا لا يحافظ هذا الغير على مصالحنا؟ ولكن السؤال المؤسف هو لماذا يفعل هذا الغير ذلك وهو يرى الأموال العربية تعزف عن أن يكون مجال استثمارها بين الأهل وأولاد العمومة؟

وبهذه الصورة فإن ثروتنا النفطية كلها تنزح إلى الخارج ولا يعود نفعها على الشعوب العربية وهي بذلك حرام علينا وحلال على غيرنا. فهي تساهم في حل مشاكل الآخرين بعد أن خرجوا بفكرة «إعادة تدوير» الإيرادات النفطية لتدخل في جيب مثقوب يصب مرة أخرى في جيوبهم وأسواقهم ومصارفهم. وبذلك أصبحت الأموال العربية لا تأخذ طريقها الطبيعي للاستثمار داخل الاقتصاد العربي وحرمت الشعوب العربية من الدور الاستراتيجي الذي تستطيع هذه الأموال أن تقوم به في تنمية المنطقة.

وكانت النتيجة هي امتلاكنا «للثراء المادي» واحتفاظنا في نفس الوقت «بالتخلف الاقتصادي»!!!.

ولا يمكن أن نعالج هذه الظاهرة الخطيرة إلا بإعادة تدوير رأس المال داخل الوطن العربي الكبير من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي حتى نقضي على «مشكلة

---

(٣٦) محمود عبد الفضيل. النفط والوحدة العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

(٣٧) اضطررت للاستناد إلى إحصائيات ١٩٧٥ لعدم توفر الاحصائيات الأحدث وهذا تقصير أعترف به.

(٣٨) والمثل واضح فقد قامت الادارة الأمريكية بتجميد الأموال المصرية أيام تأميم قناة السويس ١٩٥٦ مثلما فعلت فرنسا وبريطانيا ثم عادت لتجمد الأموال الايرانية رداً على مشكلة الرهائن.

فائض المال العربي » الذي يخلق ظاهرة فريدة في التعامل الدولي إذ أصبحت دول « التخلف الاقتصادي » تمد « الدول الصناعية » بفائض أموالها!!!

علماً بأن « مشكلة هذا الفائض » على المستوى القطري يمكن علاجها على المستوى القومي لو أن الأمور كانت تسير سيرها الطبيعي.

ولكي يصبح النفط عاملا فعالا في تحقيق الأمن القومي العربي، على خبرائنا أن يتقدموا الصفوف ويدقوا نواقيس الخطر حتى يزيلوا هذه التناقضات الخطيرة قبل فوات الأوان:

- ★ فلا بد أن يمر النفط في أرض عربية سواء كانت وسيلة النقل هي الأنابيب أو الناقلات.
- ★ ولا بد من تحديد كميات الانتاج بما يتناسب مع قدرتنا على الانفاق الاستثماري في مشروعاتنا الانتاجية، كذا لا بد من تحديد كميات الخام التي تخرج خارج منطقتنا دون تكرير مع زيادة طاقة التكرير داخل البلاد العربية.
- ★ ولا بد من وضع الخطط لكي يصبح النفط سلعة قومية يعود خيره على كل البلاد العربية.

البنك العملاق والدينار البترولي وضريبة نصف الدولار

وإذا كان للعرب مثل هذه القدرة المالية المؤثرة في أسواق العالم فقد يكون من المناسب التفكير في نظام نقدي عربي ذي نشاط عالمي، وذلك بانشاء شبكة اقتصادية قومية ذات طابع عالمي يمكنها أن تخطط لاستثمار « فائض الأموال » على أساس « السياسة » و« المصلحة » كتلك التي كانت لليهود في أوروبا عند مطلع القرن ١٩ عشية الانقلاب الصناعي عندما وجد كبار الماليين أنفسهم في وضع استراتيجي ممتاز بسبب الحروب النابليونية التي دمرت أوروبا وأنهكتها ونتج عن ذلك حاجتها المتزايدة إلى الاستثمارات من أجل إعادة بناء هيكلها الانتاجي فاستطاع يهود فرنكفورت بأموالهم المكدسة السيطرة على الأموال في المدينة التي كانت تعتبر المعبر الرئيسي لكل أوروبا ليوسعوا فيها تعاملاتهم في لندن وباريس ونابولي وفيينا، وأصبحت الجالية اليهودية خلال نصف قرن قادرة على السيطرة على مجرى السياسات الدولية في القارة بأكملها وقد تهيأ للجالية اليهودية هذا النفوذ الضخم بفضل شبكة المؤسسات الواسعة التي أقامتها بيوت الأموال اليهودية مثل بيت سيجلمان وأوبنهاير وشابير وأرنشتين وروتشلد.

ونحن لا نريد سيطرة على أحد ولا نريد استغلال أحد. كل ما نريده هو توفير ورقة عملية مؤثرة لاسترجاع حقوقنا الضائعة وذلك بأن تتوفر للعرب البنوك العملاقة ذات

الاتجاه القومي والطابع العالمي، القادرة على إصدار الأسهم والمشاركة في الصناعة وأنواع النشاطات المختلفة.

وهناك موضوع آخر يتعلق باصدار «الدينار البترولي» إذ لم يعد من المناسب أن تستمر البلاد العربية في بيع نفطها بالدولار أو الاسترليني. هذا الحل يكفل الحماية لعائدات النفط من انهيار نظام النقد الدولي انهياراً طبيعياً أو مفتعلا، وعلى الدول المستوردة أن تتعامل «بالدينار البترولي». ولا يعني إصدار الدينار العربي إلغاء العملات العربية المحلية ففي الامكان أن تقوم دولتان أو أكثر بذلك وللدول العربية الأخرى حق حرية استخدامه كنقد متداول أو كنقد احتياطي تغطي به نقدها المحلي، وفي هذه الحالة سيكون الغطاء أكثر قوة وثباتاً لأن الدينار العربي يصبح مغطى بالاحتياطي النفطي، في حين أن أساس تغطية العملات الأخرى هو القوة الانتاجية ولا شك أن القوة الانتاجية للنفط تفوقها جميعاً. فإن كانت أسعار الذهب غير مستقرة. وإن كانت أسعار باقي المواد الخام غير ثابتة فإن التحكم في سعر النفط يعطي استقراراً للوضع المالي الدولي، وعلى ذلك فإنه يمكن للدينار البترولي أن يوفر الاستقرار المطلوب[٣٩].

وحتى يمكن توفير المساعدات النقدية لخطط التنمية العربية يمكن للدول النفطية فرض نصف دولار ضريبة على كل برميل نفط مصدر وذلك لتوفير الحصة المطلوبة. إن هذا الاجراء يحقق دخلا عربياً قدره عشرة ملايين دولار يومياً أي ٣٦٥٠ مليون دولار في العام وهذه الضريبة لا تمس دخل الحكومات المنتجة ولا تمس ضريبة الحكومات الغربية التي تتبعها شركات النفط ولكنها تقتطع من أرباح الشركات وهي أرباح هائلة. إن فرض ضريبة التصدير على كل برميل نفط لانفاقه في المجال المقترح سوف يعطي للنفط العربي هوية عربية ويخلق التعاون العربي في حدود الالتزام القومي.

العلاقة الثلاثية

ونقصد بها العلاقة بين رأس المال والموارد المتاحة والقوة البشرية. فمن ناحية رأس المال رأينا كيف أنه يشكل فائضاً ضخماً على المستوى القطري ولكنه يشكل عجزاً خطيراً على المستوى القومي، ذلك لأن القدرة على استيعابه على مستوى الأقطار النفطية محدودة للغاية[٤٠]. وتلجأ دول «الفوائض المالية» الى ايداع أموالها في البنوك

(٣٩) من مقال للسفير مهدي التاجر سفير الامارات العربية بلندن في مجلة الحوادث البيروتية في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٧٤.

(٤٠) باحصائيات ١٩٧٥ يقدر إجمالي دخل البلاد العربية النفطية بما قيمته ٣٣٤٦٥ مليون دولار وإجمالي رأس المال الموظف في الاستثمار المحلي الثابت والمستهدف في السنوات الخمس الأخيرة في كل البلاد العربية لا

الأجنبية. وهنا بدلاً من أن يصبح رأس المال سلاحاً من أسلحة أمننا ينقلب الى سلاح مضاد يحد من قدرتنا على الحركة والمناورة.

ولكن ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من البلدان العربية لديها موارد أخرى مثل النفط تماماً في القيمة الاستراتيجية، مثل المياه على سبيل المثال، فكما أن البترول يعتبر القوة المحركة للانتاج الصناعي فإن المياه هي بمثابة القوة المحركة للانتاج الزراعي والصناعي، إذ على الزراعة يمكن إنشاء الصناعات الزراعية، علاوة على أن المياه يمكنها أن تولد الكهرباء التي تستخدم في كلا الانتاجين الزراعي والصناعي. وإضافة إلى ذلك فإن الأراضي الزراعية متوفرة[٤١] وكذلك هناك قاعدة متينة للانتاج الحيواني.

ولكن الأمر يحتاج إلى رأس المال وهو متوفر كما رأينا في أقطار أخرى ولكنه هارب إلى الخارج ويحتاج الأمر أيضاً إلى الأيدي العاملة وهي متوفرة وموجودة بل فائضة في بعض الأقطار.

ولكن كما أن توظيف رأس المال العربي في البلاد العربية أمامه حواجز وعقبات فإن رأس المال البشري العربي أمامه موانع وسدود[٤٢].

ومعنى ذلك أنّ الدول العربية في واقع الحال ذات علاقة تكاملية غير مستغلة وإذا لم تعالج السلبيات القائمة بأساليب شجاعة جسورة فسوف تتفاقم الفجوة الحضارية على المستوى القومي العربي العالمي وتزداد إتساعاً مما يهدد الأمن العربي تماماً، وهذه الفجوة تنتج في الواقع من فجوات ثلاث على المستويات القطرية:

★ الفجوة التمويلية على مستوى الأقطار.

= يتجاوز ٩٦٧١ مليون دولار سنوياً يوجه لقطاع الصناعة ٤٤٨٨ مليون دولار أي ٣٥٪ من إجمالي الاستثمار ١٣٠٨ مليون دولار في المتوسط إلى قطاع الزراعة أي ١٣٫٥٪ من إجمالي الاستثمار.

(٤١) يتوفر في السودان على سبيل المثال ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة لا يستغل منها إلا ١٦ مليون فدان أي ٨٪ من المساحة المتاحة وربع هذه المساحة أي ٤ مليون فدان فقط تروى رياً مستديماً وباقي المساحة تروى بالأمطار.

(٤٢) منذ أوائل السبعينيات بدأ تحول خطير في البلدان الخليجية النفطية نحو استخدام مزيد من العمال الآسيويين وخاصة في المشروعات الانشائية، وتشير البيانات إلى أن عدد العمال الوافدين من كوريا الجنوبية للعمل بالسعودية قد بلغ عام ١٩٧٧ نحو ٢٥٠٠٠ عامل متعاقدين مع شركات يابانية وكورية بأجور تقل ٢٠ ـ ٥٠٪ عن غيرهم.

كما يشير تقرير آخر صدر مؤخراً عن شركة أرامكو العاملة في السعودية إلى أن لدى الشركة ٧٥٠٠ فليبينيا، ٥٧٠٠ كوريا جنوبياً، ٢٣٨٠ أندونيسيا، ١٨٥٠ تركيا، ١٧٥٠ تايلانديا، ١٤٩٠ باكستانيا، ٥٩٠ هندياً. ويقدر بعض الخبراء أن عدد الكوريين الجنوبيين العاملين في دول الخليج النفطية يصل إلى ٨٠٠٠٠ في نهاية ١٩٧٨ (كتاب النفط والوحدة العربية ـ الدكتور محمود عبد الفضيل).

★ الفجوة الناتجة من العجز في استغلال الموارد المتاحة في أقطار أخرى.
★ الفجوة المترتبة على العجز في الأيدي العاملة في بعض الأقطار.

أي أنه لا علاج للفجوة الحضارية على المستوى القومي ـ العالمي إلا بمعالجة الفجوات الموجودة حالياً على المستوى القطري ـ القومي وهذا يقتضي القضاء على الشك الذي أصبح قاعدة لتعاملنا المشترك. إذ كيف للرفاق المتشككين أن يسيروا معاً في الطريق الوعر الطويل المليء بالحفر والمنحنيات؟

قبل علاج هذه الموضوعات لا يمكن أن نتحدث عن الأمن لأن الطاقات العاطلة أو المعطلة لا تحتاج إلى أمن.

إذ سيكون الأمن لمن؟ ومن أجل من؟ وبمن؟

الخلاصة

حديث الأمن حديث طويل. والأفكار فيه كثيرة متعددة ولكن «مقتلنا» هو في اختلاف القيادات السياسية، وقبل علاج هذه النقطة الجوهرية فلن توضع خطط أمنية، وان وضعت فهي غير قابلة للتنفيذ رغم أن المجالات مفتوحة واسعة ذكرنا بعضا منها ـ وليس كلها ـ للتدليل على أن الامكانيات متاحة وأن الحلول موجودة.

التعليق

يكوّن المشرق العربي وامتداده الطبيعي نحو الغرب وهو المغرب العربي «كتلة استراتيجية» حيوية في الخريطة العالمية. وإن كان الشرق الأوسط هو بمثابة «قلب الكرة الأرضية» فإن البؤرة الحيوية في هذه المنطقة هي «مصر». فمصر تقع في موقع متوسط فيها وهي في الوقت نفسه تمتد في عمق نحو الجنوب داخل القارة الأفريقية وتمد أحد ذراعيها إلى آسيا عبر قناة السويس وتلقي بالذراع الأخرى غرباً في شمال أفريقيا ليواصل امتداده الطبيعي مع الذراع العربي حتى المحيط الأطلسي، وعلاوة على ذلك ففيها قناة السويس الأنبوب الحيوي الذي يصل بين بحيرتين مقفولتين تسيطر البلاد العربية على إحداهما بالكامل ـ ولو من الناحية النظرية ـ وهي البحر الأحمر وتسيطر على الأخرى ـ ولو من الناحية النظرية أيضاً ـ وهي البحر المتوسط وبصفة خاصة على شرقه وجنوبه. وعلاوة على كل ذلك فان مصر تمتلك إمكانيات ضخمة وفي الوقت نفسه فهي منطقة «وصل» ويمكن أن تكون منطقة «فصل» بين المشرق العربي والمغرب العربي.

وموقف مصر ـ بذلك ـ عامل حاسم في تقرير نظرية أمن عربية لأنها تعتبر عاملا حاسماً

في أية مواجهة يمكن أن تخوضها القومية العربية، بحيث يصعب اعداد خطة أمن عربية دون مصر بنفس القدر الذي يصعب معه وضع خطة أمن مصرية دون باقي الدول العربية.

إن وجود فجوة عقائدية أهم عامل يهدد الأمن القومي العربي إذ أنه يحدث فراغاً هائلا يغري القوى الخارجية ـ شرقية وغربية ـ بمحاولة ملئه. هذا الفراغ ما زال موجوداً ولا يمكن ملؤه إلا بعقيدة نابعة من ديننا ومن عاداتنا ومن واقعنا.

وقد يصبح من نافلة القول أن نكرر أن مصير البلاد العربية واحد ومشترك، وهذا في حد ذاته دافع قوي ليكون الأمن مشتركاً، والتخطيط له مشتركاً، والتنفيذ مشتركاً. وبدون ذلك فأمننا في خطر. فالحاضر ينبىء عن أخطار داهمة تهددنا من جميع الاتجاهات وإن استمرت الحال هي الحال من فرقة وتجزئة وتناحر فإن المستقبل سوف يكون أسوأ كثيراً من حاضرنا الذي لا نرضاه.

ونظرة الأمن القومي العربي لا بد وأن تكون نظرة واسعة تتسم بالشمول. وتضع في اعتبارها كل البلاد العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

فالبلاد العربية واسعة تهيىء العمق الاستراتيجي الذي يحقق المرونة السياسية في المجال الدولي والذي يحقق القوة الاقتصادية من ناحية الانتاج المتنوع والكبير، والذي يهيىء في الوقت نفسه ميزة استراتيجية نادرة إذ يجعل من السهل التخفيف من تأثير الضربات المضادة المفاجئة، إذ يمتص هذا الاتساع ثقل «الضربة الأولى» التي توجه إلى المنطقة لو أن التوزيع الاستراتيجي للقوات العربية تم بتناسق وتكامل على كل الساحة، لأن الاتساع يكفل الحماية للقوات المنتشرة ويجعلها قادرة ـ كما ذكرنا ـ على امتصاص تأثير الضربة الأولى وفي نفس الوقت قادرة على توجيه «الضربة الثانية» من إتجاهات متعددة بما يضمن تحقيق المفاجأة الاستراتيجية في كل الأحيان.

إذن فمن الواجب القومي استغلال هذا العمق الاستراتيجي: فتوزيع الموانىء وبعمق يتناسب مع نوع القطع البحرية المستخدمة وسرعتها، وبما يتناسب مع توفير الامداد المشترك أسلوب جيد لاستغلال العمق الاستراتيجي، وتوزيع المطارات بعمق يتناسب مع مدى الطائرات المتيسرة ويحقق التعاون مع تحرك الوحدات البحرية والبرية أسلوب ناجح لاستغلال العمق الاستراتيجي، وحشد القوات المشتركة تبعاً للخطط الموضوعة ووفقاً لتسهيلات المواصلات، فيه استغلال لهذا العمق الاستراتيجي، وتبنى فكرة الاستيطان المدني والعسكري في مناطقنا المهجورة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر وفي صحارينا الواسعة حماية لأعماقنا المهجورة.

وهذا الاتساع في المساحة له علاقة وثيقة بالتطور الخطير في الصواريخ فتعاظم دور الصواريخ له علاقة وثيقة بالأمن، فهو سلاح ثوري زاد من تفوق القدرة الهجومية على القدرة الدفاعية من يوم أن تواجد جنباً إلى جنب مع الطائرة والدبابة. فهل يعني الصاروخ تغييراً في قضية الحرب والسلام في المنطقة؟ إن صواريخ أرض ـ أرض القادرة على إصابة أي هدف بدقة متناهية على مسافة مئات الكيلومترات قللت من قيمة المناطق المنزوعة السلاح بين المتحاربين، أو المناطق الفاصلة أو العازلة التي تشغلها قوات دولية وجعلت التفوق في جانب «الأمن العادل» الذي لا يبنى على احتلال أرض الغير. والصواريخ جو ـ أرض أيضاً والتي تصيب الأهداف بدقة على مسافات شاسعة تعزز هذا الاتجاه دون الحاجة إلى مطارات أمامية أو طائرات بعيدة المدى ودون التعرض إلى طائرات الاعتراض أو صواريخ أرض ـ جو ودون أن تكتشف بواسطة شبكات الانذار.

ما أريد أن أقوله هو أن التفكير في الأمن الجماعي هو الخيار الوحيد المطروح على المسرح. وأن القوة الذاتية هي الوسيلة الوحيدة التي تحقق هذا الغرض. فالقوى القطرية لا تقوى على مواجهة الأخطار التي تهددها بمفردها مما يتسبب في «الفراغ» الذي يولد بدوره الرغبة في «ملء هذا الفراغ». وليس أمامنا إلا خيارين:

الخيار الأول هو الاتجاه إلى البلاد الأجنبية لملئه.

والخيار الثاني هو الاتجاه إلى القوة الذاتية العربية لشغله.

وللأسف الشديد فان المفاضلة بين «الخيارين» ما زالت محل جدل بين القيادات العربية.

إن «القوة الذاتية العربية» هي وسيلة تحقيق الأمن القومي العربي. لأن الأمن هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن استيراده من الخارج. إذ أنه لا يتحقق إلا بالإيمان الصادق، والعمل الخلاق، واستغلال الإمكانيات المتاحة، وتفهم ما يدور حولنا بطريقة واعية. وفوق كل ذلك أن نقلل من الكلام والخطب وأن نقلل من الخلافات والصراعات لنركز على العمل المخطط الجاد.

فلا «معاهدات السلام» ولا الأراضي المنزوعة السلاح، ولا القوات الدولية، ولا ضمانات الدول الأعظم، قادرة على تحقيق الأمن للعرب.

إن الذي يحقق لنا الأمن هو قدرتنا الذاتية وبعد ذلك يمكن النظر في معاهدات الصلح والأراضي المنزوعة والقوات الدولية، لأننا إذا عكسنا الآية يصبح الاتفاق استسلاماً لأنه اتفاق بين «القوي» و«الضعيف». والاتفاق لا يحقق الأمن إلا إذا تم بين «الأقوياء».